



PROVISIONAL

A/37/PV.79
1 December 1982
ARABIC



الأمم المتحدة

لجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥:٠٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

رئيس :

(نيكاراغوا)

السيد تشاورو مورا

شـ :

(نائب الرئيس)

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : [٢٥] [تابع]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلام الملقاة اللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيحيات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد عضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شئون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63469/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين :

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/482-S/15429)

(ب) مشروع قرار (A/37/L.38)

السيد نيسسيوري (اليابان) (ترجمة شغوفية عن الانكليزية) : أثار غزو الاتحاد السوفيتي العسكري لأفغانستان في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ سخطاً وقلقًا شديدين في جميع أنحاء العالم، وحتى الآن، وبالرغم من مرور ثلاث سنوات، لا يزال الوضع قائماً دون تغيير. إن هذا الوضع ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وصفة خاصة بهذه المبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل - وبالتالي - تهديدًا خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وقد ارتفعت الأصوات المعبرة عن القلق العميق والمطالبة بتسوية هذه المشكلة الخطيرة في المجتمع الدولي كله. وترددت أصواتها في قرار الجمعية العامة لـ ٢٦٠ الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة، وفي قرار الجمعية العامة لـ ٢٤/٣٦، ٣٢/٣٥.

ان حكومة اليابان - ان تعترف اعترافاً كاملاً بأهمية المطالبات المتكررة من جانب المجتمع الدولي بضرورة التوصل إلى تسوية، رحبت بمذكرة البرلمان الأوروبي الخاصة باعلان يوم ٢١ آذار / مارس ١٩٨٢ يوم أفغانستان وذلك بغية جذب اهتمام العالم بشكل متزايد لمشكلة أفغانستان وقد شاركت اليابان في هذا الجهد عن طريق بيان اصدره ساكوروتشي وزير الخارجية.

ومع ذلك، بالرغم من الاعراب عن القلق من جانب المجتمع الدولي، ونداءاته المتكررة، لا يزال الاتحاد السوفيتي على تعنته، ولا تظهر في الأفق بعد احتمالات تسوية. ولا تزال حكومة اليابان مصرة على ان التدخل السوفيتي في أفغانستان الذي يتنافى مع القانون الدولي والعدالة، ينبغي ان ينتهي في الحال، كما ينبغي على القوات السوفياتية أن تنسحب فوراً.

وينبغي ان تحل المشكلة وفقا لمبادئ عدم التدخل واحترام حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .

لقد عين الأمين العام للأمم المتحدة في شباط/فبراير الماضي كوروفير وكيل الأمين العام كمثل شخص له ، وعثت به في شهر نيسان/ابريل الى البلدان المعنية لاستقصاء الطرق والوسائل الكفيلة بتسوية المشكلة . وفي حزيران/يونيه عقدت جولة من المناشط في جنيف عن طريق وساطة المثل الشخصي للأمين العام . وفي ايلول/سبتمبر ، أى قبل بدء الدورة الحالية للجمعية العامة ، زار الأمين العام نفسه الاتحاد السوفيتي . وهكذا ، فانه لم يدخر جهدا في السعي الى تسوية المشكلة . وان اليابان تقدر وتؤيد هذه الجهود ، وتأمل بشدة فسي أن تستمر مستقبلا .

علاوة على ذلك ، فان اليابان تتفهم تماما القلق العميق الذي سببه هذا الوضع بين البلدان غير المتحازة ، وصفة خاصة البلدان الإسلامية . فقد بذلت هذه البلدان جهودا كبيرة بخفة التوصل الى تسوية ، ونحن نؤيد ما كل الأطراف .

للوضع في افغانستان آثار مختلفة بالنسبة لباكستان ولدان مجاورة أخرى . وان بلادى تعاطف بصفة خاصة مع حكومة باكستان ، التي تعانى من شاكل كبيرة لاستقبال اللاجئين من افغانستان . ونحن نحي الجهود الإنسانية التي تبذلها في هذا المجال .

انطلاقاً من وجهة النظر الإنسانية واعتبارات السلم والاستقرار الظيميين ، نعترم مواصلة تقديم التعاون قدر المستطاع إلى أنشطة الإنقاذ عن طريق المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الفداء العالمي ، وكذلك عن طريق منظمات أخرى .

تؤيد اليابان بقوة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.38 ، الذي اقترحته أكثر من أربعين دولة من الدول الأعضاء أنه يعكس رغبة المجتمع الدولي ويؤكد المسار الأساسية لتسوية المشكلة . يأمل وفد بلاده في أن يعتمد مشروع القرار هذا بأغلبية ساحقة كما حدث لأمثاله من القرارات السابقة بشأن هذه المسألة .

تؤكد حكومة اليابان من جديد نداءها إلى الاتحاد السوفيافي بأن يستجيب إلى المناشدات التي ما فتئ المجتمع الدولي يرددها خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل سحب قواته فوراً . علاوة على ذلك ، تحت حكومة بلاده على إعادة حق تقرير المصير فوراً إلى الشعب أفغانستان وطوى أن تقوم الدول المعنية ببذل كل جهد لحل المشكلة في أسرع وقت ممكن وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

السيد الرئيسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

يستمر النزاع في أفغانستان في إثارة القلق العميق لدى الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بل ولدى هذه الجمعية ذاتها . كم مرة سيتركز اهتمام هذه الجمعية على هذا الخرق السافر من جانب دولة عضو للتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؟ من الأمور التي تبعث على الشعور بالصدمة بوجه خاص أن يستمر بلد نام غير منحاز في أن يكون ضحية لمثل هذا العمل من أعمال القوة .

لقد مررت سنة أخرى بغير احراز أي تقدم جوهري للتوصل إلى حل سياسي سلمي من شأنه وضع حد للخسارة الكبيرة في الأرواح الإنسانية ومعاناة الشعب الأفغاني الكريم الباسل الذي يحظى عزمه على النضال من أجل حريته واستقلاله باحترام العالم .

لا يزال النزاع في أفغانستان مستمراً أمام المجتمع الدولي . وقد انعكس ذلك - بين أمور أخرى - في مبادرة البرلمان الأوروبي التي أطلنت يوم ٢١ آذار / مارس ١٩٨٢ يوماً لأفغانستان . لقد قامت مظاهرات للتضامن مع محنة الشعب الأفغاني في أوروبا وأماكن أخرى في ذلك اليوم .

ان التدخل العسكري السوفيaticي الواسع النطاق في أفغانستان وسنواته الثلاث من الاحتلال
هذا دليل واضح على رغبة الاتحاد السوفيaticي في متابعة أهدافه باستخدام قدراته العسكرية الضخمة.
يشكل ذلك عبئا هائلا على نحو متزايد على البلدان المجاورة ، وتهديدا متزايدا لاستقرار المنطقة ،
كما أنه يشكل في الواقع خطرا مستمرا على السلم والأمن الدوليين . وفضلا عن ذلك ، توضح طبيعة
مثل هذا الوجود العسكري التي تقرن بالقوة وطول عهد مقاومة شعب أفغانستان عق قم الحجج التي
ساقتها سلطة الاحتلال لتبرير العطبية بأكملها .

ان أكثر من ٢٠ في المائة من شعب أفغانستان اضطر الى الهرب من بلده . وهذا الرحيل
مستمر ، كما أن آلافا ملحة من اللاجئين الاضافيين ينزحون الى المعسكرات في البلدان المجاورة
كل شهر . لقد استوحت باكستان وحدها أكثر من مليونين ونصف المليون من اللاجئين الأفغان وهو
أكبر حشد للاجئين في أي مكان في العالم . تدرك الدول العشر بعمق العبء الكبير الذي تتحمله
البلدان المضيفة . لقد أنسهم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الأعضاء بشكل كبير في جهود
الاغاثة الدولية وسوف تستمر في القيام بذلك طالما كانت هناك حاجة الى ذلك . وفي صدد موضوع
آخر ، تأمل الدول العشر أن تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القريب من استئناف مهمتها
في أفغانستان ، وذلك اعترافا بالطابع الانساني لأنشطتها .

ان الأمر الذي يريد اللاجئون هو أن يكون بمقدورهم العودة الى وطنهم . وقبل ذلك
لابد أن يكون هناك حل سياسي حقيقي يمكن أفغانستان من العودة الى وضعها التقليدي المستقل
غير المنحاز دون أي تدخل خارجي وحيث يمكن شعب أفغانستان من ممارسة حقه في تقرير المصير .
يتطلب ذلك ، فوق كل شيء ، الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان . ان المبادئ التي
ينبغي أن تحكم البحث عن مثل هذا الحل ، والتي من شأنها أن تمكن اللاجئين الأفغان من
العودة الى ديارهم في أمن تام وكراهة قد وضعتها هذه الجمعية بشكل واضح . ولهذا ، من الأمور
التي تتبع على الأسف الشديد أن الاتحاد السوفيaticي لا يزال راغبا عن قبول حل يتمشى مع هذه
المبادئ رغم أن مائة وست عشرة دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد صدقت عليها . لا يمكن
أن تقبل الدول العشر محاولة لفرض نظام حكم بالقوة على شعب أفغانستان .

سعيا الى تحقيق حل سياسي ، تستمر الدول العشر في تقديم التأييد والتشجيع السعي
مبادرة المؤتمر الإسلامي . لقد رحبنا كذلك بالجهود التي بذلتها حركة عدم الانحياز . إننا نقدم

كل تأييدنا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٣٥ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ الذي أدى إلى قيام الأمين العام بتعيين مثل له يكون قادرًا على ممارسة مساعيه الحميدة للنهوض بحل سياسي وفقاً لأحكام ذلك القرار . لقد رحبنا بتعيين السيد بيريز دى كوبيار لهذا المنصب ، وبعد انتخابه لمنصب الأمين العام نرحب بالسيد كورد وفيز الممثل الشخصي الجديد للأمين العام .

لأن الدول العشر تتبع باهتمام جهود الأمين العام والسيد كورد وفيز . لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام الأخير الذي يتناول هذه الجهد بالتفصيل . أوضح الأمين العام في تقريره أيضاً أن المرحلة الحرجية في العملية الدبلوماسية تكمن دون شك في المستقبل ولا بد من تضييق شقة الخلافات الكبيرة حتى تؤتي هذه الجهد ثمارها . تتفهم الدول العشر المشاكل الصعبة التي ينطوي عليها الأمر . إننا نشاطر الأمين العام في القلق الذي عبر عنه بضرورة إتاحة الفرصة للشعب الأفغاني لبناء مستقبله في سلام وهي عملية لا بد أن تعيد حق شعب أفغانستان في تحديد شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي السياسي والاجتماعي بمنأى عن أي تدخل خارجي أو قسر .

تسترجع الدول العشر مرة أخرى الانتباه إلى مقترن البرلمان الأوروبي في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨١ بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع . إننا لأنزال نعتقد بأن التسوية الوحيدة التي يقبلها شعب أفغانستان هي التي تأخذ في الاعتبار تماماً حقه النهائي في تقرير المصير والتي تمكّه من تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . إن مقترن البرلمان الأوروبي يسعى إلى تحقيق وقف التدخل الخارجي ، ووضع ضمانات لمنع مثل هذه التدخلات في المستقبل ؛ كما أنه يأخذ في الاعتبار تماماً المصالح المشروعة لبلدان المنطقة . تحتفظ الدول العشر بمقترنها واستعدادها للدخول في مناقشته .

(السيد الرئيس، الدانمرک)

ان الجمعية العامة مدينة لشعب أفغانستان الذى يعاني ، بأن تبين ان تأييد هذا لحقه لا يزال قويا كما كان دائمًا ويمكنها ان تقوم بذلك بان تستر في التزامها تجاهه ، وبيان ترفض المحاولة الramyia الى فرض الأمر الواقع ، وبيان تظهر في تصويتها الرغبة في السعي من أجل حل سياسي حقيقي وتحت الدول العشر ، أعضاء الجمعية العامة مرة أخرى ، أن يوضحوا بجلاء أن هذا هو موقفهم الصادم الثابت وهو يحظى بدعم الغالبية الساحقة .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الفرض الذى نجتمع من أجله هنا اليوم ، غرض واضح وملح على السواء الا وهو تأييد حق الشعب الافغاني في استعادة سيادة افغانستان واستقلالها الوطنى .

لقد مضى ما يقرب من ثلاثة أعوام ، منذ غزو الاتحاد السوفياتي مذلة مجاورة غير منحازة وغير معتمدية . و ذلك خرقا لا لتراتمه بموجب ميثاق الأمم المتحدة . لكن لا تزال رحى الحرب دائرة . ولم يقترب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من الانتصار أكثر مما كان عليه عند بداية الحرب بل على النقيض من ذلك ، بعد انقضاء ثلاثة أعوام ، أخفقت المغامرة السوفياتية في افغانستان أخفاقا تاما . ولا يزال شعب ذلك البلد العربي يقاوم التدخل . ولا يتمتع زعماء النظام الذي تم تنصيبه في كابول بأية ثقة بين شعبيهم . وقد أثبتت ما قصد بها أن تكون ضرورة جراحية واضحة ، أنها فكرة متعدنة .

لقد شجب العالم بأسره أيضا التدخل السوفيaticي . كما انه أثار تنديد المؤتمر الإسلامي
ومجموعة عدم الانحياز . كما نددت به الغالبية الساحقة في الأمم المتحدة وفي واقع الأمر ، ان التدخل
ال العسكري في افغانستان يواجهنا نحن الحاضرين هنا جميعا ، بتحدي خطير . فاذا كان يمكن
لدولة عظمى ، عضو دائم في مجلس الأمن ، أن تغزو وتخضع وتحتل دولة مجاورة وتفلت من العقاب ،
حينئذ سيتعرض للخطر أمن جميع أعضاء هذه الجمعية بد رجة ملموسة . هذا هو الدرس والتحذير
اللذان يوجههما لنا التاريخ . ومن الواضح ان العدوان لم يعد له مبرر لأن مرتكبيه يزعمون انهن
قد دعوا الى التدخل ، من جانب نظام لم يكن قائما ، لحين نصب اولئك المعتدلون أنفسهم . وفي
هذه الحالة – كما هو الوضع في حالات أخرى – يتشارب التدخل السوفيaticي السلح في افغانستان ،
بد رجة كبيرة للغاية مع الغزو الفيبيتامي لکبوديا .

شمة بعد آخر لهذا كله . ان الغزو السوفياتي لافغانستان منذ ثلاثة أعوام مضت ، كان بمثابة نقطة تحول على الطريق الذي أدى أيضا الى بولندا . لقد كان له أثر مدمر على ذلك الرأى المskن بأنه يمكن تفسير الأعمال السوفياتية على أنها تدابير دفاعية ، أو بأنها تستهدف مواجهة الأحداث التي كانت تتقدّم على أية حال . فلقد كسرت افغانستان هذا القالب . اذ كانت هذه هي المرة الأولى التي استخدم فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قواته المسلحة مباشرة ضد شعب دولية نامية غير منحازة .

لقد أصبح الأثر الان جزءا من التاريخ الحديث . فلقد زادت افغانستان الى درجة كبيرة من حدة التوترات بين الشرق والغرب . وأثارت اعادة تقييم أساسية لسياسات ونوايا الحكومة السوفياتية ، ومنها ما يتعلق بال المجال الحيوي للرقابة على التسلح . لقد أنهى الغزو السوفياتي فترة من التفاؤل الواسع النطاق فيما يتعلق بمسار العلاقات الدولية ، وقد أوقف بل محا بصورة خطيرة أساس الانفراج . ومن ثم ، يكون النزاع في افغانستان مداعاة لقلق عبيق . فهو يعمق من الاضطرابات ويزيد من حدة التوترات في أرجاء منطقة جنوب شرق آسيا الحيوية . كما يلقي بظلاله على الاحتمالات الواسعة المدى لاستقرار شامل وسلم عالي .

ومع ذلك ، يضم الاتحاد السوفياتي أذئق عن النداءات والطلبات المديدة بانسحابه . وانما كان شمة شيء قد حدث ، فهو تصعيد من تدخله العسكري في افغانستان . ولقد أصبحت أنشطة——ه العسكرية مسؤولة بصورة مباشرة عن نزوح ثلاثة ملايين افغاني عبر الحدود الى باكستان وايران وبذلك يتحول خمس السكان الأفغان الى لا جئين . وربما لا يدرك سوى القليل ، ان الأفغان ، وليس الفلسطينيون ، هم الذين يشكلون أكبر عدد من اللاجئين المسلمين .

ويستحق عمل مفهوم الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تخفيف محنـة هولا ، البشر المشردين ، غاية الثناء . وقد أيدت استراليا ، وسوف تواصل تأييدها لعمل المفهوم السامي في هذا المجال . لكن المساعدة التي تقدم الى اللاجئين لا يمكن أن تكون اكبر من عمل مؤقت اذ أن ما يحتاج اليه اللاجئون هو العودة الى ديارهم . وهذا يعني انه يجب ان يكون هناك حل سياسي حقيقي في افغانستان . ولا يمكن ان يتحقق هذا الحل ، الا على أساس انسحاب القوات الاجنبية ، والا حترام التام لاستقلال افغانستان ، وسياساتها ووضعها غير المنحاز ، والالتزام الصارم بمبادئ عدم التدخل بجميع اشكاله .

صحيح ان الاتحاد السوفيaticي استجابة منه للضغط الدولي قد نقض الاتية عن خطة قديمة تسمح باحتمال نظرى ، بأن يسحب جيشه من أفغانستان لكن هذا مجرد احتمال نظرى . ويقال لنا ان الانسحاب لا يمكن ان يتم الا اذا ما خفت حدة ما يسمى بالتدخل الخارجى في افغانستان . لكن لما كان التدخل الخارجى مجرد لطف في التعبير عن المقاومة الافغانية للتدخل السوفيaticي ، فان الانسحاب يصبح غير وارد .

ومن الحقائق الرئيسية للموقف في افغانستان ، المقاومة الوطنية للشعب الافغاني ضد التدخل العسكري الاجنبى وضد النظام غير التمثيلي والحزبي الذى نصبه موسكو في كابول . وطالما لم يتم الاعتراف بهذه الحقيقة من جانب جميع الاطراف المعنية ، وطالما تعزو المقاومة الى تحريض ودعم من الخارج فسوف يظل حل مشكلة افغانستان بعيد المنال .

وهذا لا يعني ان ننكر جهود الامين العام وممثله الخاص ، التي ترمي الى اجراء حوار . وقد كان الاسبوع الذى جرت فيه المحادثات عن قرب تحت رعاية السيد ديفو كورد وفيز في جنيف في حزيران / يونيو الماضي ، أمرا حظي بتقدير المشتركين ، ونحن نفهم ان هذه المبادرات التي يمكن ان تكون مفيدة سوف تستمر في مطلع العام الجديد . ويجب الترحيب بهذه التطورات ، لكنها يجب الا تخدعنا وتجرفنا الى احساس مزيف بالثقة .

وفيمما يتعلق بالمبادرات فييد وانها لم تتحرك أبعد مما يمكن ان نسميه بالمجادلة الخاصة بأيئما أسيق البيضة او الدجاجة ، التي قامت على أساسها المحادثات السابقة . ومن الواضح تماماً الوضوح ، ان حكومة باكستان تود ان يعاد الى وطنهم اللاجئون الافغان فيها ، الذين يربو عددهم على مليونين . ولن يعود اللاجئون الى ديارهم ، الا اذا ما انسحب الروس . ولن ينسحب الروس ، الا اذا ما تأكروا من ان نظام كابول الذى نصبه ، سيظل قابضاً على زمام السلطة . وان هذا النظام لا يستطيع ان يحتفظ بالسيطرة على زمام الامور بمجرد ان ينسحب الروس .

ييد وان القادة السوفيaticي ، على استعداد تام لتشجيع فكرة المحادثات ، وذلك من أجل ان يظروا المرونة ، طالما أن هذه المحادثات لن تصل الى نقطة المطالبة الفعلية بالانسحاب السوفيaticي .

ربما ، لا يزال هناك احتمال ضئيل بأن يقبل الاتحاد السوفيaticي مخرجاً للهروب من معضلة افغانستان . ومن الجلي الواضح ان الاتحاد السوفيaticي ، انتا تجد نفسه في موقف لم يسبق له مثيل .

فإن قواته لا تسيطر إلا على المدن الكبيرة . وقد تزايد جيش العصابات أكثر من الضعف ، بينما انكمش الجيش التابع لنظام بابر الله كارمل – الحليف المزعوم للاتحاد السوفياتي – إلى ربع حجمه السابق . نتيجة للارتداد والغرار من التجنيد . وبيدوا أن الاتحاد السوفياتي قد عقد العزم على محاولة تخلص نفسه عن طريق حرب استنزاف ، لكن ما من نهاية تلوح في الأفق . إن النظام ذاته ، الذي يحاول الاتحاد السوفياتي الدفاع عنه ، لا يتمتع بأية مصداقية ، ولا بأى تأييد داخلي يذكر .

A/37/PV.79
14-15

ان الاحتمال المباشر اذن هو استمرار حالة الجمود - وهو احتمال غير مفر حتي بالنسبة للحكومة السوفياتية . ولكن الاتحاد السوفيaticي ليس بحاجة الى البقاء مقيدا الى حقل الشوك الافغاني . فهناك احتمالات بديلة متاحة : على سبيل المثال الاقتراحات والمبادرات التي تقدم بها في العام الماضي كل من المؤتمر الاسلامي والاتحاد الأوروبي . ويتوفر الامين العام وبمبعوشه الخاص طريقا آخر .

ومع ذلك ، ينبغي ان تكون نقطة الانطلاق في كل حالة من الحالات لاية مفاوضات جدية هي الاعتراف بأن انسحاب القوات الاجنبية هو المهد الرئيسي . وهذا لا يفضي بالضرورة الى الكارثة التي يجد و على الاتحاد السوفيaticي انه يخشاها . ويمكن للاتحاد السوفيaticي ان يكون طوى ثقة من أن اية حكومة تنبع في افغانستان بعد انسحابه سوف تكون محايضة وغير منحازة ومن ثم فانها لن تهدد مصالحه .

وفي الوقت الحالي هناك فرصة فريدة . فما من أحد هنا لا يعني ان هناك زعامة جديدة في الاتحاد السوفيaticي . وكل واحد هنا يأمل أن تكون هناك عودة الى الاستقرار والى علاقات دولية أقل حدة . ويمكن لافغانستان ان تكون حجر الزاوية في ذلك .

ونحن تحت الحكومة السوفياتية على ان تغتنم هذه الفرصة . وسوف تتبيّن انه من الممكن حماية مصالحها المشروعة في اي مسعى لا يجاد تسوية سياسية حقيقية في افغانستان . وسوف تجد ، اذا كانت على استعداد لقبول افغانستان محايضة وغير منحازة وليس تابعة لأية دولة كبرى ، انه من الممكن اقامة علاقات طبيعية بدرجة اكبر .

ومن ناحية أخرى ، اذا ما ظلت القيادة السوفياتية الجديدة على اصرارها بأن تبقى افغانستان تحت سيطرتها ، وتحكمها نظام لا يزيد معظمه الشعب الافغاني ، فان الاحتمال الوحيدة آتئذ سوف يكون استمرار المتابع في افغانستان وفي العلاقات الدولية على حد سواء .

ونستخلص مما قللت ان استراليا سوف تؤيد مشروع القرار الذي قد منه باكستان وعدد من البلدان الأخرى . ونحن نرى ان هذا القرار ، مثل القرارات السابقة ، يمثل اطارا لتسوية عادلة ونصفة في افغانستان تأخذ مصالح الجميع في الاعتبار ، بما في ذلك مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

السيد عبد المجيد (مصر) : عام وراء العام ، ودورة تلو الأخرى ، ونحن نعاود الاجتماع في هذه القاعة منذ بداية عام ١٩٨٠ كي نتدارس الوضع الخطير في أفغانستان وأشاره البعيدة على الأمان والسلم الدوليين .

ان مشكلة افغانستان التي تواجهها اليوم هي مثل واقعي للعوارض الخطيرة التي تعاني منها الشعوب المستضعفة نتيجة للجوء الى استخدام القوة في قهر ارادات الشعوب الصغيرة من أجل تحقيق المصالح والمطامع القومية لدولة على حساب أخرى .
أعوام ثلاثة قد مضت بينما الشعب الافغاني المغلوب على أمره ما زال يعاني تحت وطأة الاحتلال العسكري الأجنبي لبلاده .

ان ما حدث لا فغانستان في نهاية عام ١٩٧٩ ، وما زال يحدث حتى هذا الوقت الذي نجتمع فيه ، هو انتهاك صارخ ومتواصل لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . كما أنه تجسيد علني لما يمكن ان يكون عليه انتهاك سيادة واستقلال الشعوب الصغيرة المسالمة والتدخل السافر في شؤونها الداخلية .

ولقد سبق العديد من الحجج والاسانيد في تبرير التدخل العسكري السوفيaticي في افغانستان ، وهي ميررات مردودة لافتقارها الى الأساس القانوني والمنطقى . ان هذا التدخل يمثل في حقيقة الأمر سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية ، قد تستبيح بها الدول لنفسها الحق في التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لجاراتها من الدول بحجة عدم ارتياحها للنظم القائمة فيها .

ولعل ما يدعونا الى التعجب حقا تلك المحاولات التي نشهد لها كل عام من أجل منع ادراج البند الخاص بشكلة افغانستان على جدول أعمال الدورة العادية للجمعية العامة بالادعاء بأن هذه المشكلة هي مسألة داخلية لا يحق للأمم المتحدة اقحام نفسها فيها .

ولست بحاجة هنا الى ان اطرق بالتفنيد لمثل هذا الادعاء ، فالمشكلة الافغانية بابعادها السياسية الخطيرة معروفة لنا جميعا ، وقد تناولتها بالاسباب العديدة من البيانات ، كما ان نتائجها السياسية السلبية وأشارها الانسانية ما زالت شواهد صدق على ما تشكله هذه المشكلة من تهديد للسلم والا من الدوليين .

بالرغم من الايجابيات التي شهدتها الام المتحدة في محاولاتها الدائبة لتحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة ، والتي تبلورت في التأييد الدولي شبه الاجماعي لقرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن منذ دورتها الاستثنائية الطارئة في بداية عام ١٩٨٠ وحتى دورتها السادسة والثلاثين ، والتي تضمنت الأسس التي يمكن عليها حل المشكلة ، وكذا في اجتماع جنيف في شهر حزيران / يونيو الماضي ، فان شدة سلبيات وقفت في طريق تلك المحاولات بهدف عرقلتها . وقد تبلورت هذه السلبيات في عدد من المواقف السلبية ، كان من بينها لجوء الاتحاد السوفياتي الى استخدام حق النقض في مجلس الامن في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، بهدف عرقلة مشروع القرار الذي تقدمت به دول حركة عدم الانحياز والذي طالب بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من افغانستان .

ولعل ادراكنا جمیعا لما يتعرض له الشعب الافغاني من معاناة وظروف قاسية وما يشكله الوضع في افغانستان من تهديد للسلم والأمن الدوليين ، هي ما يدفعنا الى ، بل يفرض علينا جميعا ،بذل مزيد من الجهد من أجل تحقيق حل سياسي لهذه المشكلة دون تأخير .

ان الأهمية الكبرى التي يوليها المجتمع الدولي لمشكلة أفغانستان انما تتبع من عوامل

رئيسية ثلاثة وهي :

العامل الأول : وهو عامل مبدئي ، يفرض على الدول جميعا الدفاع عن المبادىء والأهداف

التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، ومن ثم ، الوقوف في وجه التدخل العسكري
الأجنبي الذي تواجهه أفغانستان .

العامل الثاني : وهو عامل ايدولوجي ، وينبع من انتقام أفغانستان الى دول حركة عدم

الانحياز ، وهو أمر يفرض على جميع دول هذه الحركة التضامن معها من أجل استعادتها لسيادتها واستقلالها .

العامل الثالث : وهو عامل ديني ، ينبع من انتقام أفغانستان الى دول العالم الإسلامي .

وهو أمر يفرض على كافة الدول الإسلامية الوقوف الى جانبها في كفاحها من أجل ازالة التدخل العسكري الاجنبي من أراضيها .

وغم المحاولات الدولية المستمرة ، المتمثلة في مجهودات الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز

والدول الإسلامية من أجل إنهاء التدخل السوفيياتي في أفغانستان ، فان المشكلة ما زالت قائمة دون حل .

ان وفد مصر ، تأييدا منه للجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل سياسي لمشكلة أفغانستان ،

يرى ان مشروع القرار A/37/I.38 المعروض أمامكم ، والذى كان لمصر شرف تبنيه ضمن ٤٤ دولة ،
يتضمن عناصر ايجابية شاملة تمثل أساسا صالحا لحل هذه المشكلة .

فالمشروع يتضمن في ديباجته فقرات منها ما يؤكد قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن هذه

المشكلة . وهي قرارات نالت تأييدا دوليا شبه اجماعي ، ومنها ما يؤكد على الأهداف والمبادئ
التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة التي تلتزم بها جميعا بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة الدولية .

بينما يجيء البعض الآخر من هذه الفقرات معبرا عن القلق البالغ الذي يعانيه المجتمع

الدولي ازاء استمرار هذه المشكلة وتفاقم أخطارها ، وكذا عن التقدير والتأييد للجهود الدولية
الرامية الى ايجاد حل لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالفقرات التنفيذية لمشروع القرار ، تجيء الفقرتان التنفيذيتان الأولى والثانية منه لتأكيداً على الحقوق الشرعية الثابتة للشعب الأفغاني ، وهي حقوق مكفولة لكافة الشعوب ولا يحق لأحد منزعتها فيها أو حرمانها منها .

أما الفقرة الثالثة ، فتقدمنا مفتاح حل المشكلة ، ألا وهو الانسحاب الغوري للقوات العسكرية الأجنبية من أفغانستان . وهو الأساس الرئيسي لحل هذه المشكلة والذي بدونه لا تتحقق التسوية المطلوبة لها .

وتوضح الفقرة الرابعة من مشروع القرار الإطار والوسيلة التي يمكن من خلالهما تحقيق التسوية الشاملة للمشكلة ، وتمكن اللاجئين الأفغان من العودة إلى ديارهم في عزة وأمان . أما الأهداف الإنسانية التي تضمنتها الفقرة الخامسة من المشروع فهي واجبات تفرضها علينا جميعاً آدمنتنا والتزاماتنا الدولية تجاه الشعب الأفغاني المكافح .

وتتناول الفقرات السادسة والسابعة والثامنة الدور الرئيسي الهام الذي يضطلع به الأمين العام من أجل إيجاد تسوية شاملة لمشكلة أفغانستان ، وهو دور لا شك محل تقدير خاص وتأييد تام من جانب المجتمع الدولي . ولا يفوتي في هذا المجال أن أنسوه بالتقدير لهذه الجهود المشكورة . وعليه ، فمشروع القرار برمه يتضمن عناصر ايجابية هامة ، كما انه يتصف بالاعتدال والتوازن . ولا شك انه سينال التأييد الدولي الواسع .

لقد كانت مصر منذ نشوء مشكلة أفغانستان من بين أوائل الدول التي أيدت كفاح الشعب الأفغاني المناضل ، وطالبت بالانسحاب الغوري الكامل غير المشروط لكافة القوات الأجنبية من أفغانستان ، وتمكن الشعب الأفغاني من تحرير مصيره واختيار حكومته ونظامه السياسي والاقتصادي دون أي تدخل أجنبي .

ومصر اذ تقف اليوم الى جانب قضية الشعب الأفغاني الشقيق ، انما تفعل ذلك انطلاقاً من ايمانها وتمسكها بالمبادئ الدولية الخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وهو موقف يعكس التزام مصر الثابت بالشرعية الدولية وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

وقد أكدت مصر موقفها هذا من خلال مواقفها المؤيدة لكافه قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن هذه المشكلة . وكذا للإعلانات الصادرة عن ممثلي وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز التي حددت موقف دول الحركة من مشكلة أفغانستان .

وان مصر لتوأكداليوم تمسكها بتلك القرارات وتطالب بالانسحاب الفوري الكامل غير المشروط لجميع القوات السوفياتية من كافة أراضي أفغانستان ، طبقاً لجدول زمني محدد يتم تحديده بواسطة الأمم المتحدة . كما تطالب باشتراك المجاهدين الأفغان في كافة الجهود الرامية إلى تسوية المشكلة ، وتمكين الشعب الأفغاني من استعادة حقوقه الثابتة وتقرير مصيره بمعنوي عن أي تدخل أجنبي ، على النحو الذي يتحقق له استقلاله وحرrietه وسيادته على كافة أراضيه ، ويعيد لأفغانستان وضعها كدولة غير منحازة .

ان كفاح الشعب الأفغاني في سبيل استعادته لحرrietه واستقلاله هو مثل حي لکفاح الشعوب الصغيرة ضد العدوان والقهر . ولاشك ان هذا الشعب المجاهد المؤمن ، الذي يقدس الحرية ويتحلى بقوة مادية وروحية عظيمة سوف ينجح بعون الله في تحقيق ما يصبو اليه .

السيد جمال (قطـر) : ان ازمة افغانستان لا تتحصر في واقعة غزو قوات دولة عظمى لبلد صغير غير محااز وفرض نظام حكم ضد اراده الأغلبية الشعبية في هذا البلد . فبالرغم من ان ابعاد هذه الأزمة كفيلة في حد ذاتها بتهديد الأمن والسلام الدوليين . الا ان الاحداث والشواهد السياسية التي اعقبتها ، اثبتت ان آثارها قد امتدت الى الوضع الدولي الذي يتمثل أساسا في تطور العلاقات بين الدولتين العظميين وانعدام هذـا التطور ، سلبا أو ايجابا ، على الصعيد العالمي . ولاشك ان غزو افغانستان في هذه الظروف الحرجـة في العلاقات الدوليـة قد عقـم الخلاف القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وعـرض بدرجـة كبيرة السلام والأمن الدوليين للخطر ، ما أثر تأثيرا مباشرـا على تحقيق الانفراج الدولي الذي تتطلع اليـه شعوب العالم المحبـة للسلام . كما ان هذه الأزمة بالذات تمثل احدى العقبـات الرئيسية على طريق بنـاء الثقةـة التي تعتمـر شرطـا أساسـيا لـما كان توصلـان الدولـتين العـظمـيين الى اتفـاق بشأنـحدـ من الأسلـحةـ الاستراتـيجـيةـ كخطـوةـ هـامةـ أولـىـ نحوـ نـزعـ السـلاحـ الشـاملـ .

لقد كانت تمضي ثلاث سنوات منذ انعقـاد الدورة الاستثنـائيةـ الطـارـئةـ السـادـسـةـ التي طـالـبتـ فيهاـ الجـمعـيـةـ العـامـةـ بـسحبـ القـوـاتـ السـوفـيـاتـيةـ منـ أفـغانـسـ坦ـ ،ـ كماـ أـكـدـتـ ذـلـكـ الجـمعـيـةـ العـامـةـ فيـ دـوـرـيـهاـ الخامـسـةـ وـالـثـلـاثـيـنـ وـالـسـادـسـةـ وـالـثـلـاثـيـنـ دـاعـيـةـ إـيـجادـ حلـ لـلـمـشـكـلةـ عنـ طـرـيقـ الوـسـائـلـ الدـبـلـومـاسـيـةـ ،ـ وـفـقـاـ لـمـيـثـاقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الذـيـ يـدـعـوـ إـلـىـ تـبـذـ اـسـتـخـداـمـ القـوـةـ فـيـ الشـاكـلـ السـيـاسـيـةـ الدـولـيـةـ ،ـ وـمعـ ذـلـكـ ،ـ فـلـمـ يـطـرـأـ أـىـ تـغـيـيرـ عـلـىـ الـوـضـعـ فـيـ اـفـغانـسـ坦ـ ،ـ انـ لمـ يـكـنـ قدـ تـدـهـوـ بـالـفـعـلـ .ـ بلـ انـ اـسـتـمـرـارـ وـجـودـ الـقـوـاتـ الـأـجـنـيـةـ فـيـ اـفـغانـسـ坦ـ زـهـاءـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ معـ اـسـتـمـرـارـ تعـزيـزـ هـذـهـ الـقـوـاتـ ،ـ هوـ دـلـيلـ عـلـىـ اـنـ الشـعـبـ الـأـفـغـانـيـ يـرـفـضـ نـظـامـ الـحـكـمـ المـفـروـضـ عـلـيـهـ بـقـوـةـ السـلاحـ .ـ كماـ انـ تـصـدـىـ السـجـاهـدـيـنـ الـأـفـغـانـيـهـ طـوالـ تـلـكـ السـنـوـاتـ فـيـماـ يـشـبـهـ تـصـدـىـ الـأـعـزلـ لـجـنـدـيـ

تمرسـ مدـجـجـ بـالـسـلاحـ ،ـ انـ كـانـ يـنـمـ عـنـ شـيـ آخرـ فـيـ الـبـطـولـةـ وـالـفـدـاءـ منـ أـجـلـ اـسـتـعـادـةـ الـعـرـبـةـ وـالـإـسـتـقـلـالـ ،ـ فـهـوـ اـنـ ضـحـيـاـ هـذـاـ الـصـرـاعـ غـيـرـ المـتـكـافـيـ قدـ تـضـاعـفـواـ بـمـرـورـ تـلـكـ السـنـوـاتـ الـثـلـاثـ .ـ

ناـهـيـكـ عـنـ مـلـايـنـ الـلاـجـئـيـنـ وـالـشـرـدـيـنـ الـذـيـنـ نـزـحـواـ إـلـىـ باـكـسـتـانـ وـاـيـرانـ حيثـ يـقـاسـونـ اـشـدـ وـاقـسـ منـ الـفـيـانـ وـالـتـشـرـدـ وـالـحرـمانـ منـ ضـرـورـاتـ الـحـيـاةـ ،ـ بـالـرـغـمـ مـنـ كـلـ الـجهـودـ وـالـسـاعـدـاتـ الدـولـيـةـ

التي تقدم لهم . ومن ثم كان استمرار الاحتلال بمثابة استفزاف لقوى وطاقات الشعب الافغاني—
المسخرة لجهاده الباسل من أجل تحرير تراب وطنه واختيار نظامه السياسي والاجتماعي —ذى
لا يتعارض مع عقيدته الدينية ، كما أن استمرار الاحتلال ينطوى ، من ناحية أخرى ، على تحرير—
امن جنوب شرق آسيا والخليج العربي للخطر . فقد تجلى هذا الخطر بصفة خاصة في تصاعـ—
تنافس الدول الكبرى على الوجود العسكري في المنطقة وفي المحيط الهندي بصورة خاصة على أثر
التدخل العسكري الأجنبي في افغانستان .

لا يسع وقد دولة قطر الا ان يعبر عن ظقه العميق للنها الذى تردد مؤخرا عن بناه قواعد—
جوية سوفياتية في جنوب شرق افغانستان . ولاشك ان هذه القواعد ، اذا صحت النها ، تمثل تهديدا
ماشرا لمنطقة الشرق الأوسط ، وصفة خاصة منطقة الخليج العربي . فمن المؤكد ان الولايات
المتحدة ، التي اذاعت النها لن تدخل جهدا من أجل تصحيح الخلل الذى طرأ على ميزان القوة
في المنطقة بتتأمين قواعد وتسهييلات عسكرية مائلة . ما سوف يؤدى في النهاية الى تصاعد التسلح
وتفاقم التوتر الدولي في منطقة متفرجة بالفعل . كما ان انشاء هذه القواعد الجوية ، واكرر اذا صحت
النها ، يلقي باحتمالات انفراج المشكلة الافغانية في غياب مستقبل مجہول .

لذلك يطالب وقد دولة قطر بتنفيذ قرارات الام المتحدة وكذلك توصيات وقرارات المؤتمر
الاسلامي ، ونداً مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية عدم الانحياز لعام ١٩٨١ ، وتتفق جميعـ—
بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط للقوات السوفياتية الموجودة في افغانستان ، والسعى السـ—
تسوية حياسية تؤمن الاحترام الكامل لاستقلال وسيادة افغانستان ، وسلامتها الاقليمية ووضعـ—
كلد غير منحاز والتسلك باحترام مبدأ عدم التدخل .

كما يؤكد وقد قطر على حق اللاجئين الافغان في العودة الى ديارهم ومتلكاتهم ويحثـ—
على الاسراع بتكييف الجهود الدولية من أجل ايجاد حل عادل لهذه المشكلة . ويقول آخرـ—
ان حل المشكلة الافغانية ، بأبعادها العسكرية والسياسية والانسانية ، رهن بتوازن شرطـ—
أولا ، انسحاب القوات الاجنبية فورا وبدون شرط ، وثانيا احترام حق الشعب الافغاني في تقرير
 المصيره وحريته وفي اختيار النظام الاجتماعي والسياسي الذى يكفل له العدالة الاجتماعية والديمقراطية
السياسية بما لا يتعارض مع عقيدته الدينية .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية)

عن الروسية) : ان وفد الاتحاد السوفيتي يسجل بشيء من الأسف أن الجمعية العامة في دورتها الحالية قد وجدت نفسها مرة أخرى متورطة في بحث ما يسمى بالقضية الأفغانية ، وذلك رغم المعارضة القوية التامة من جانب وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان ادراج سائل على جدول أعمال الأمم المتحدة ، وهي تقع بالكامل في نطاق اختصاص أي دولة عضو في منظمتنا ، يمكن اعتباره انتهاكا للقواعد الخاصة بالقانون الدولي وسيئاً للأمم المتحدة .

ولا يمكننا ان نغفل حقيقة أن المناقشة ومحاولات ضمان اعتماد مشروع قرار مخالف ل阿富汗stan إنما تهدف بوضوح الى تشتيت اهتمام هذه الدورة للجمعية العامة بعيداً عن المسائل الدولية المطهبة فعلاً ، مثل تجنب اخطار الحرب النووية ، وكبح جماع سباق التسلح ، وازالة مصادر خطر التزاع في الشرق الأوسط ، وفي الجزء الجنوبي من افريقيا ، وجنوب الأطلسي واستئصال آثار الاستعمار .

انه من السهل أن نخمن الأسباب الحقيقة لظهور ما يسمى بهذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة . من الواضح أن البعض لا ترود لهم حقيقة ان شعب افغانستان الذي قام في نيسان / ابريل ١٩٧٨ بثورة تحريرية ، قد قرر ان يضع حداً نهائياً لتخلفه ولقهره لسنوات طويلة ، ولتأكيد حقوقه الديمقراطية وحرياته ، ولضمان السعادة الاجتماعية والوطنية للجميع .

ان قوى الاستعمار الاجنبي والهيمنة الدولية ، قد انزعجت من حقيقة أن افغانستان السحبة للحرية قد اختارت مصيرها بصورة ستقلة وبدأت بناء حياة جديدة لنفسها دون طلب المشورة من أولئك الذين لا يهتمون على الاطلاق بصالح شعب افغانستان . انه لمن الواضح ان هذا الخط قد استمعنا اليه في بيانات ممثل الولايات المتحدة والصين اتناً مناقشة اليوم .

(السيد تروبيانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

ومنذ نيسان / ابريل ١٩٧٨ كما أوضحت ذلك وثائق مقنعة صادرة عن حكومة جمهورية افغانستان الديمقرatية ، فإن الشعب الافغاني لم يكن يوماً عن أنشطة التعمير .

وفي بيان مثل افغانستان في مناقشة اليوم أمكن استخلاص حقائق محددة توضح أن حكومته تهتم يومياً بالاضطلاع بالمهام الأساسية التي تواجه البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وهي مهام شائعة في كل البلدان النامية . وليس هناك من شك بأن مهمة إعادة الابناعات الاقتصادية والتغلب على التخلف وتحسين رفاهية الشعب يمكن تناؤلها بشكل أكثر نجاحاً إذا لم تكن هناك محاولات لشن العدوان ضد افغانستان من الخارج .

والمسؤولية الرئيسية عن حقيقة أن التوتر لا يزال قائماً حول افغانستان وفي منطقة جنوب غربي آسيا بصفة عامة . إنما تتحملها حكومة الولايات المتحدة . وفي الشهر الثاني لتبوئه لمنصبه فسنان الرئيس الحالي للولايات المتحدة قد بين نيته على تقديم المساعدة العسكرية للأفغانيين المناهضين للثورة . ولم يظل هذا الوعود حبراً على ورق بل اتخذ شكل العمل المحدد الملموس . ويكتسي أن نقول انه حتى اليوم ، لكي يكون هناك تدريب وامداد للارهابيين في ارض باكستان ، فإن الولايات المتحدة قد خصصت مبلغاً اجمالياً قدره ٢١٢ مليون دولار ولا يتضمن هذا ما يسمى بالعمليات السرية . وهنا على حد الولايات المتحدة لحلقاتها في منظمة حلف شمال الأطلسي فائهم قاموا بعمل مماثل . ولهذا ، على سبيل المثال ، يبلغ اسهام المطكرة المتحدة في هذا " الصندوق " العام لتأييد الأفغانيين من مناوي الثورة حوالي ٥٧٢ مليون جنيه استرليني . وقد شاركت مصر وبعدها البلدان الأخرى في العمليات المناهضة للافغان .

وفي المرحلة الحالية ، فإن هذه الأنشطة الرامية لمناهضة افغانستان الديمقراتية قد اكتست أبعاداً أوسع نطاقاً . وكما يعلم الأعضاء ، فمنذ فترة وجيزة طرح قرار على الكونجرس في الولايات المتحدة يقترح بأن التدخل المسلح في شؤون افغانستان ينبغي أن يتخذ مرحلة نوعية جديدة وأن الشوار الأفغانيين ينبعي اعلائهم كل الأسلحة " التي ترى الولايات المتحدة أنها ملائمة لفعالية نضالهم " . وقد أشار أحد أعضاء الكونجرس الامريكي الى الأفغانيين " المناضلين من أجل الحرية " وهذا هو ما يطلق في الغرب على مناوي الثورة في افغانستان وقال " ان كفاح المجاهدين هو بأعمق مافي التعبير من معنى كفاحنا أيضاً " .

ما الذى تحاوله الولايات المتحدة بتسليح الأفغانيين المناوئين للثورة ودعم عملياتهم
الارهابية والقائمة على القرصنة .

لم تخف الولايات المتحدة حقيقة أن أحد الأهداف الرئيسية من ذلك الكفاح هو دعم نسفو ز
الولايات المتحدة في أفغانستان بتحويل هذا البلد ذي الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي
والقريب من منطقة الخليج الفارسي الغنية بالنفط إلى قلعة لنفوذ الولايات المتحدة . ولذلك فمن
المنطقى أن يذكر السناتور تسوخاس فى مجلس الشيوخ الامريكى بتاريخ ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢
مايلى :

"لقد أتاحت التاريخ للولايات المتحدة فرصة فريدة . . . وهكذا باستثمار بسيط

الآن يمكن لنا ان نجني الكثير كجزء في المستقبل " .

وأفغانستان وفقا لمخططات واشنطن ينبغي أن تكون أحد الحلقات في خط المواجهة الذى
تحاول الولايات المتحدة اقامته في جنوب غرب آسيا ، وفقا لمفهومها الخاص بـ توافق الآراء الاستراتيجي
المناهض للسوفيات . وكما أوضحت نيويورك تايمز في ٤ أيار / مايو ١٩٨١ فان اخصائيا سابقا في
الشؤون الأفغانية بوزارة الخارجية هو السيد ليون بولارد ذكر أن العصابات الأفغانية ينبغي أن
تعتبر كطليعة لقوى الانتشار السريع للولايات المتحدة .

ويفيد تنفيذ خططها الاستراتيجية فان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تحاول الاحتفاظ

بأى ثمن بحاله التوتر حول افغانستان . وفي ضوء هذا فان العدوان على افغانستان يعد جزءا
لا يتجزأ من مخطط أوسع نطاقا لزعزعة استقرار الموقف في المنطقة بأسرها من جنوب آسيا الى الخليج
الفارسي . وفي إطار هذه السياسة فان هناك دورا خاصا قد وزع على باكستان التي يجري التدخل
في الوقت الحالى ضد افغانستان من أراضيها .

ولم يخف ال بينما حقيقة أنه يود الحصول على قواعد عسكرية في باكستان ، وبهتم بصفحة
خاصة بقواعد القوات الجوية والموانئ البحرية التي يمكن أن تستخدم من جانب قوات الانتشار السريع
الخاصة بها . وتتجدد الدوائر المبرالية في الولايات المتحدة من يسير تحقيق هذه الغايات اذا
عملت على ابعاد افغانستان عن طريق التنمية التقديمة وحولتها الى دولة شبيهة بايران في عصر
الشاه حيث كانت السلطة في النظام الاستبدادي تعتمد الى حد كبير على الجهاز العسكري الامريكي .

ولهذا السبب بالذات فان واشنطن تعتمد الى حد كبير على قوة المنظمات الارهابية الافغانية المناوئة للثورة ، الموجودة بباكستان، ورغم بعض الاختلافات في برامج هذه المنظمات فان زعماءها يربط بينهم شيء واحد هو كراهية الهيكل الشوري الجديد في افغانستان والاصلاحات التقدمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتم هناك .

كل هذه المنظمات يرأسها ممثلون للطبقات المستغلة التي أبعدت من جانب الثورة؛ زعماً القبائل ، والساسة الاقطاعيون والزمر الرجعية . أما نوعية هؤلاء الناس فتتضح من حقيقة أن بعضهم قد حارب ضد النظام الرجعي للملك السابق ظاهر خان ثم ضد راود . ويمكن للمرء أن يتخيّل بسهولةخلفية العصور الوسطى التي ترتكز عليها هذه القوات التي تمجد في الغرب على أنها "المناضلون من أجل الحرية" وتود أن تقود الشعب الافغاني .

ان عملاً الاميرالية والارهابيين المحترفين من العصابات المناهضة للثورة لا تزال تحاول عن طريق القوة والخداع أن تورط الافراد من بين اللاجئين في القيام بهجمات مسلحة ضد الأرضي الافغانية . واستغلال جهل وأمية هؤلاء الأفراد والصعوبات المادية التي يعانونها يقوم ممثلو المنظمات المناوئة للثورة بتجنيد بعض هؤلاء ويخصصونهم لبرامج عقائدية وتدريبات عسكرية في معسكرات خاصة تقع على الحدود مع افغانستان . ويقوم المعلمون الا مريكيون بوضع نظام خاص بالتميز في الاجر على أساس مختلف أعمال الارهاب ، وعلى سبيل المثال ، لاشعال النار في مستودع أو مدرسة أو لقتل عضو من حزب الشعب الديمقراطي في افغانستان ، أو لاطلاق الرصاص على العريات في الطرق السريعة .. الخ . ووفقاً لهذه القائمة البشعة للأجور فإن الارهابيين بافغانستان يقومون بقتل رجال الدين ، ويدمرن المساجد ويرهبون المؤمنين . وبالنسبة لهذا اللون من الوحشية التي تظهر في اقليم طهر ، فان رئيس الطائفة الدينية واسمه بالكي عبد المجيد قال مؤخراً في موعظة لـ ان : "قتل الاطفال الابرياء والشيخ والمؤمنين بالدين ، واحراق الكتب المقدسة وهو أمر لا يقبله الاسلام انما يبيّن نفاق هؤلاء الذين يتاجرون بالدين . واسمهم " القتلة " .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان أعمال وسياسات الذين ينادون مناوي الثورة تتعارض بشكل جذري مع المصالح الوطنية للشعب الافغاني ، وهذا هو السبب في أن جهود القوى المضادة لـأفغانستان الديمocratique تبوء بالفشل . ان الشعب الافغاني الذي حدد اختياره في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، مصمم على عزيمته لحماية مكاسب ثورته من الاعداء من الخارج .

بالاضافة الى ذلك ، فان لاـفغانستان اصدقاً يواصلون استعدادهم لـمدادها بـجميع انواع المعونة الأخوية والدولية لـمساعدتها على حماية استقلالها الوطني وسيادتها وسلامة أراضيها . قال السيد غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أثناء المناقشـة العامة في هذه الدورة للجمعـية ما يأتي :

”ان اعداء الشعب الافغاني بـمن فيهم أولئك الذين يـتـحدـون عن التـراـمهـمـ بالـديـمـocrـaticـ ، يـحاـولـونـ أـنـ يـعـرـقـلـواـ بـناـ حـيـاةـ دـيـmـocrـaticـ حـقـيقـيـةـ فـيـ ذـلـكـ الـبلـدـ .ـ وـيـنـمـاـ تـجـرـىـ الدـعـوـةـ بـالـكـلـمـاتـ ،ـ وـالـكـلـمـاتـ فـقـطـ الـىـ اـيـجادـ حلـ سـيـاسـيـ لـلـمـشـاـكـلـ الـتـيـ نـجـمـتـ حـسـولـ اـفـغانـسـتـانـ ،ـ تـبـرـهـنـ الـأـقـعـالـ عـلـىـ أـنـهـ تـجـرـىـ عـرـقـلـةـ تـحـقـيقـ مـثـلـ هـذـاـ حلـ بـكـلـ طـرـيـقـ مـكـنـةـ .ـ انـ اـمـكـانـيـاتـ مـثـلـ هـذـاـ حلـ مـوـجـوـدـةـ .ـ وـهـيـ تـجـسـدـ فـيـ الـمـقـرـحـاتـ الـبـنـاءـةـ لـحـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ اـفـغانـسـتـانـ الـدـيـmـocrـaticـ ،ـ وـالـتـيـ يـؤـيدـهـاـ اـلـتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ تـامـاـ .ـ هـنـاكـ شـيـءـ وـاحـدـ مـطـلـوبـ أـلـاـ وـهـوـ وـقـفـ التـدـخـلـ العـسـكـرـيـ مـنـ الـخـارـجـ ضـدـ اـفـغانـسـتـانـ ،ـ وـدـمـ التـدـخـلـ فـيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـهـذـاـ الـبـلـدـ الـمـحـاـيدـ وـغـيرـ الـمـنـحـازـىـ السـيـارـةـ“ (A/37/PV.13 ص ٤٣ الى ٤٥)

ان مضمون الاقتراحـاتـ الـوارـدةـ فـيـ بـيـانـيـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ اـفـغانـسـتـانـ الـd~i~m~oc~r~at~ic~ بـتـارـيخـ ١٥ـ آـيـارـ /ـ مـاـيـوـ ١٩٨٠ـ وـ ٢٤ـ آـبـ /ـ آـغـسـطـسـ ١٩٨١ـ مـعـرـفـ لـلـجـمـيعـ .ـ وـرـنـاـجـ التـسـوـيـةـ السـيـاسـيـةـ الـذـيـ وـضـعـتـهـ حـكـومـةـ اـفـغانـسـتـانـ ،ـ بـرـنـاـجـ مـعـدـ وـعـلـيـ لـلـمـفـاـوضـاتـ مـعـ حـكـومـاتـ الـدـوـلـ الـمـجاـوـرـهـ .ـ وـلـاـ يـزالـ هـذـاـ الـبـرـنـاـجـ قـائـمـاـ حـتـىـ الـيـوـمـ .ـ وـاقـتـرـاحـاتـ اـفـغانـسـتـانـ ،ـ الـتـيـ تـأـخـذـ فـيـ الـاعـتـارـ بـعـضـ الرـغـبـاتـ الـسـيـاسـيـةـ الـذـيـ أـبـدـتـهـ بـعـضـ الـأـطـرـافـ الـمـعـنـيـةـ ،ـ تـعـدـ تـعبـيرـاـ عـنـ حـسـنـ النـيـةـ فـيـ بدـ حـوـارـ كـامـلـ فـيـ أـقـرـبـ وـقـتـ مـمـكـنـ .ـ

سوف يكون موضوع المفاوضات - بطبيعة الحال - الجوانب الدولية للمشكلة الأفغانية ، وليس الشؤون الداخلية لافغانستان التي تدخل بشكل كامل في اختصاص حكومة ذلك البلد وحده . ان المسائل المتعلقة بالهيكل الحالي لجمهورية أفغانستان الديمقرatية ، وتشكيل حكومتها ، وجميع المسائل الداخلية الأخرى ، لا يمكن مناقشتها في أي محفل دولي . ان الشعب الأفغاني وحده يقوم بحلها وسيواصل القيام بحلها .

ينبغي أن تستكمل الاتفاقيات الخاصة بتطبيع العلاقات بين افغانستان وجيرانها بضمانات دولية مناسبة بضرورة أنها^{هـ} التدخل المسلح أو أي تدخل من أي نوع آخر في شـئون افغانستان ، وعدم تكرار حد وته مرة أخرى . وينبغي أن تشكل هذه الضمانات جزءاً لا يتجزأ من التسوية السياسية ، ونحن نشارك حكومة افغانستان الرأي في أن البلدان التي تقدم هذه الضمانات ينبغي أن تكون : الاتحاد السوفيaticي ، والولايات المتحدة ، ولدانـاـ أخرى تقبل اشتراكتها جمهورية افغانستان الـديـمـق~راـطـيـة وجـيرـانـها .

من الجدير باللحظة ان حكومة جمهورية افغانستان الـديـمـق~راـطـيـة ليس لديها أي اعتراض على أن تسبق مناقشة المسائل المتصلة بتفاصيل الضمانات الدولية محادثات ثنائية أو ثلاثة بين افغانستان ، وـاـڪـتـان ، واـيـران . ويمكن لهذه المحادثات أن تأخذ شـكـل المشاورات غير الرسمية المتعددة الأطراف وذلك في مراحلـهاـ الـأـوـلـيـة ، ثم تتواصل في مـحـفـلـ دـوـلـيـ ذـيـ صـلـةـ .

ان موقف الاتحاد السوفيaticي واضح وثابت ، فنحن نؤيد المـبـارـاتـ الـبـنـاءـةـ من قبل حـكـومـةـ اـفـغـانـسـتـانـ . كما نؤيد التوصل الى تسوية سياسية سلمية للموقف السائد حول افغانستان على أساس الـوقـفـ الـكـامـلـ غيرـ المـشـروـطـ للـتـدـخـلـ المـسـلحـ أوـ أيـ تـدـخـلـ منـ أيـ نوعـ آخرـ ، وـنـؤـيدـ أـيـضاـ تـطـبـيعـ العلاقاتـ بينـ اـفـغـانـسـتـانـ وجـيرـانـهاـ . وـيـنـظـرـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ الىـ اـفـغـانـسـتـانـ باـعـتـارـهاـ دـوـلـةـ مستقلـةـ غـيرـ منـحاـزةـ ، وـيـرىـ أـنـهاـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـظـلـ مـتـمـتـعـةـ بـهـذـاـ الـوـضـعـ .

يـوـدـ الـوـفـدـ السـوـفـيـاتـيـ أـنـ يـؤـكـدـ منـ جـدـيدـ أـمـرـاـ سـيـقـ بـيـانـهـ مـرـاتـ كـثـيرـةـ فـيـ الـمـاضـيـ عـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ مـتـعـدـدـةـ بدـءـاـ مـنـ الـمـسـتـوـيـ الـأـعـلـىـ ، وـهـوـ أـنـ تـحـقـيقـ التـسـوـيـةـ السـيـاسـيـةـ مـنـ شـائـهـ أـنـ يـجـعـلـ مـنـ الـمـمـكـنـ توـفـيرـ الـأـوـضـاعـ الـضـرـوريـةـ لـلـانـسـحـابـ الـمـتـعـدـدـ الـمـراـحـلـ لـلـقـوـاتـ السـوـفـيـاتـيـةـ مـنـ اـفـغـانـسـتـانـ بـنـاـهـ علىـ اـنـفـاقـ يـوـقـعـ بـيـنـ حـكـومـةـ اـفـغـانـسـتـانـ وـالـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ . وهـكـذاـ كـلـاـ تمـ التـوـصـلـ الـسـيـاسـيـ

اتفاقات وتم تنفيذها في وقت أسرع بشأن منع التدخل في شؤون أفغانستان ، أمكن بدء انسحاب القوات السوفياتية واتمامه في وقت أسرع .

ان الوضع في جمهورية أفغانستان الديمقراطية الذي قدم أساساً حقيقياً للتوصيل إلى تسوية سياسية عادلة ، يستحق الترحيب والتعاطف من قبل جميع الذين يهتمون بحق بضرورة تطبيع الوضع في جنوب غربي آسيا ، ويحترمون حق الشعوب في التنمية بالطريقة التي اختارتها لنفسها ، دون أي تدخل خارجي .

ويفض النظر عن المفاوضات ، لا توجد طريقة لخفض مدة التوتر في جنوب غربي آسيا .
وكما أكد وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في بيانه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة :

”انتظر الى بدء المفاوضات في جنيف في شهر (حزيران/يونيه) بين ممثلين جمهورية أفغانستان الديمقراطية باكستان ، من خلال مثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، على أنه خطوة في الاتجاه الصحيح ” . (المرجع نفسه ، ص ٤٦) .

يسرنا أن نلاحظ أن النتيجة المبدئية لتلك الاتصالات - كل - قد أثبتت عليها الأطراف المعنية مباشرة ، التي اتفقت على مواصلة الحوار . وقد أوضح الأمين العام في تقريره (A/37/482) أنه يعتبر أن البدء بهذه العملية الدبلوماسية يمثل أساساً للتفاؤل . وفي هذا الصدد ، من الأهمية بمكان ان الفرصة لتحقيق المزيد من التقدم وفقاً لهذه الخطوط ، وللتوصيل الى اتفاقات مقبولة بشكل متبادل بين بلدان جنوب غربي آسيا لا تزال قائمة ولم تفقد بعد .

ما له أهمية قصوى في هذا الأمر - في رأينا - السياسة التي سوف تتبعها حكومة باكستان التي تشن من أراضيها غزوات مسلحة على أفغانستان . والآن ، وقد تم غزل أول خيوط الحوار ، تلك الخيوط التي يمكن أن يتكون منها نسيج التسوية المقبلة ، فإنه من الأهمية بمكان الامتناع عن القيام بأية أعمال يمكن أن تعرّض طريق هذه العملية . وعلى العكس ينبغي أن يوفر المناخ الذي يكفل تطويرها بشكل ناجح . ومن الواضح تماماً أن اقحام الجمعية العامة بشكل متعمد في مناقشات عقيمة وخطرة لما يسمى مسألة أفغانستان ، سوف يعود بالفائدة على أولئك الذين يرغبون في عدم التوصل الى تسوية سياسية ، وفي البقاء على التوتر في جنوب غربي آسيا تحقيقاً لأغراضهم المبرالية وأغراضهم في المهيمنة .

(السيد تروبيانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

انهم يحاولون تحقيق ذلك تحت ستار ضجة مصطنعة بشأن ما يسمى مسألة افغانستان . ان الوفد السوفياتي مقتنيع تماماً بأن قرار الدورة السادسة والثلاثين بشأن مسألة افغانستان لم يبعدنا فقط عن التسوية السياسية بل انه جعل من الصعب التوصل الى وسائل وسبل لتطبيق الحال في افغانستان وحولها . اذا كان قد حققنا أى تقدم في هذه العطمية ، فان ذلك لا يرجع الى قرار الجمعية العامة بل على الرغم منه .

ان مشروع القرار المقدم في هذه الدورة له نفس الملامح السلبية التي جعلت القرار المناهض لا فغانستان في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة غير مقبول كلية . ان المشروع الحالي لا يتسم بالواقعية السياسية ويتجاهل الواقع الموضوعية المتصلة بالحالة ولا يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لأولئك المعنيين بالأمر والمبادئ البناءة التي قامت بها جمهورية افغانستان الديمقراطية .

لذلك يعترض الوفد السوفياتي بقوه على مشروع القرار المقدم . ان اعتماد هذا المشروع سوف يعني التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية لافغانستان . انتا تعتبر ان من سيصوت على جانب هذا المشروع ، سواء كان تصويته نابعاً منه او تحت ضغط الآخرين ، سوف يبدى تأييده للبقاء على التوتر في منطقة جنوب شرق آسيا الى ما لا نهاية .

لقد سبق ان أكد وفد بلادى وهو يؤكد الآن من جديد اقتناعه بأن جهود الجمعية العامة يجب الا تؤدى الى زيادة التهاب المشاعر وتأييد التدخل المسلح بل الى تقديم التأييد الشامل لا يجاد حل سياسي حقيقي للحالة في افغانستان وما حولها .

السيد بهات (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للحالة في افغانستان

آثار عميقة على السلم والامن الدوليين . لقد أضافت الى مناخ عدم الثقة والشكوك بين الدولتين المنشئين الرئيسيتين وأدت الى توتر العلاقات فيما بينهما . لقد أصابت عملية الانفراج وعادت باشر ضار على امكانية الوصول الى ابرام مبكر لاتفاق تحديد الاسلحة – ان هذه الامور تبعث على القلق البالغ – ان الحل المرضي لمشكلة افغانستان يمكن ان يساعد كثيرا في عكس الحالة غير الصحية الراهنة للعلاقات الدولية .

ان موقف نيبال فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان واضح . وطا برخنا نعتقد ان أفضل ضمان للسلم والا من الدوليين هو الاشتال الصارم لمبادئ المساواة في السيادة للأمم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة والتمايز السلمي . تشكل هذه المبادئ أساساً لا من المستحبة وبينما بها مجتمع عدم الانحياز . ان الحق الثابت لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والا اجتماعي والا اقتصادي دون فرض من الخارج هو حق له حرمه . لقد حظيت هذه المبادئ الرئيسية بالالتزام قاطع من جانب جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة كبيرة وصغيرها ضعيفها وقوتها . ان ميثاق الأمم المتحدة يلزم كل دولة عضو بالتسكع بهذه المبادئ . والحالـة في أفغانستان لا يمكن أن تكون استثناءً من هذه القيم في العلاقات الدولية . لا يمكن أن نقبل أى مبرر للتدخل السلمي في أي جزء من العالم ، كما إننا لا نعترف بمحوق ينشأ عن مثل هذا التدخل . أن قلقنا إزاء الحالة في أفغانستان قد تزايد بسبب الرئيس الإنساني الذي سببه هذا الحدث . ومن ثم ، يؤكد وفد بلادي من جديد مرة أخرى نداءه بسحب القوات الأجنبية من أفغانستان . ان هذا وحده يمكن ان يتوجه لشعب أفغانستان ان يمارس في حرية حقه في تقرير المصير .

يلاحظ وفد بلادي بعين التقدير الجهود التي بذلتها حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي لايجاد حل للمشكلة . نود ايضاً أن نعرب عن تقديرنا الكبير للأمين العام لجهوده الدقيقة في السعي للتوصيل إلى تسوية سياسية للحالة . تؤكد نيبال تماماً استمرار هذه البعثات .

ما يبعث على الاسف العميق أن هذه الجهود الجادة لم تنجح حتى الآن في ايجاد حل عادل للمشكلة . إننا لا نزال نعتقد أن أية تسوية سياسية تفاوضية سيكون من شأنها وضع حد للنواحي الإنسانية والسياسية للحالة في أفغانستان . بهذا الاعتبار ، اشتركت نيبال مرة أخرى في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I . وهو يمثل جهداً جاداً آخر من جانب الشترين في تقديمها لكسر الجمود الراهن .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال الحالة في أفغانستان تشكل أكثر البنود أهمية في جدول أعمالنا ، كما أنها تمثل مشكلة ذات آثار بعيدة المدى أثرت بشكل عميق ليس على السلم والاستقرار في المنطقة فحسب بل أيضا على الأمان والسلام الدوليين .

ان استمرار التدخل العسكري في أفغانستان لا يهدد استقرار المنطقة فقط ، ولكنه يعرض الآمن والسلم الدوليين لخطر دائم أيضا كذا أنه ينطوي على انتهاء خطير لمبدأ امتناع جميع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامية أراضي أي دولة أخرى أو استقلالها السياسي . وفضلا عن ذلك ، فإن مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير بما في ذلك حريتها في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد جرى السياس بها على نحو خطير . وأخيرا ، إن احداث أفغانستان قد أسفرت عن ظهور مشكلة لا جئين ذات أبعاد خطيرة تسببت في آلام طائلة وعساناة إنسانية لملايين من البشر وأثرت بصورة خطيرة على الدول المجاورة لافغانستان ، وبصورة خاصة باكستان .

هذه هي المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات المنتظمة السلمية فيما بين الدول . لقد أبرزت النمسا أكثر من مرة أهمية هذه المبادئ خلال السنوات الأخيرة . إننا لا نستطيع البقاء صامتين إذاً موقف ثنتهمك فيه هذه المبادئ باستمرار .

هناك جانب آخر للحالة في أفغانستان يشير القلق . لقد كانت النمسا تأمل في أن يؤدي عقد الثمانينات الجديد إلى مزيد من التحسن في المناخ السياسي العالمي ، بخطى يضمن تحقيق السلام والأمن الدوليين . ويمكننا من تركيز جهودنا المشتركة لحل المشاكل العالمية المطلحة ، وهو أمر يتطلب توفر جو من الثقة والتعاون كشرطسبق أساسيا وحيث يرتهن التقدم بالحوار المتبادل الشعري بين الأمم . بدلا من ذلك ، فإن احداث أفغانستان قد زادت من ترددي المناخ الدولي وعطلت امكانيات التعاون الدولي . في ظل هذه الظروف ، يصبح تجديد الجهود المضمنة على إيجاد حل سياسي لمشكلة أفغانستان أمراً أكثر الحاجة وحاجة .

على مر الأعوام الثلاثة الماضية ، تم تقديم العديد من المقترنات البناءة في هذا الصدد . وقد اضطلعت الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز -بصفة خاصة - بدور فعال . ويحدد العديد من تلك المقترنات إطار التسوية السياسية ومضمونها ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وما يسعد النساء ، بصورة خاصة ، انه عن طريق جهود الأمين العام وممثله الشخصي لأفغانستان السيد كوروفين ، تم احراز تقدم في البند في تبادل الآراء مع أفغانستان وباكستان خطوة أولى نحو التسوية التفاوضية .

لقد تحددت الآن بوضوح العناصر الأساسية للتوصيل إلى حل سياسي لمسألة أفغانستان . ويجب ان تقوم هذه التسوية السياسية على أساس صيانة مبادئ سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها وحق الشعب الأفغاني في أن يقرر مستقبله السياسي بحرية دون أي تدخل خارجي . كما ستطالب هذه التسوية أيضا بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية ، وسيكون عليها معالجة مسائل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والضمادات الدولية لعدم التدخل ، والعودة الاختيارية لللاجئين .

اننا نفهم ان المناقشات التي جرت في جنيف قد عالجت هذه المواجهات وغيرها من المسائل الأخرى المرتبطة بها . ونشعر بالتشجيع من جراء التقييم الوارد في تقرير الأمين العام ، الذي مؤداه انه كان هناك ميل قوي بين المشترين للتوصيل -عن طريق التفاوض- إلى تسوية شاملة شأنها أن ترسى أسس تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون فيما بين دول المنطقة ومن ثم ، يجب ألا تخبو قوة الدفع التي ظهرت . لذلك ، يجدونا ان الاستمرار السريع للمحادثات أمر بالغ الأهمية . وفي رأينا ، ان مشروع القرار الذي قدم تحت هذا البند ، من جانب باكستان ، ومشاركين آخرين عديدين ، يفي بهذه الاعتبارات الأساسية وسوف تؤيده النساء .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أكرر تأييد النساء لحق كل شعب في تقرير المصير . ويجدونا الأمل في أن تتاح الفرصة ، عما قريب ، لشعب أفغانستان ليمارس هذا الحق الأساسي . كما نأمل ،علاوة على ذلك ، أن يتم خلال هذه العملية ، تحسين المناخ السياسي العام ، وأن تستأنف سياسة الحوار والتعاون التي استفاد منها العالم بأسره .

السيد ثونبورغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان احتدام القانون الدولي عنصرا هاما لامن جميع الدول . ويعتبر احتدام القوانين الدولي امرا جوهريا لأمن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويزداد ذلك اذا ما كانت الدولة الأصغر جارة لدولة أشد بأسا بصورة كبيرة . فعلى جانبي المعمورة تبعثر الشواهد المقلقة التي تثير الشك المستمر في اخلاص الدول الأقوى بالنسبة للتزامها المعلن بالمساواة في السيادة بين الدول .
هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تناقش فيها الدورة العادلة للجمعية العامة الحالة في أفغانستان ، وهي الحالة التي نجمت عن التدخل العسكري للاتحاد السوفيتي في هذا البلد . ولا يزال جيش الاتحاد السوفيتي يواصل محاولته الفاشمة لقهر المقاومة المسلحة التي أثارها الاحتلاله لأفغانستان . ويؤدي المنطق المفزع لهذا النمط من الحرب الى قيامه بهجمات وحشية متزايدة على السكان المدنيين . وتذهب النداءات المتكررة التي تصدرها هذه الجمعية للمطالبة بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الأجنبية من أفغانستان ، ادراج الرياح .

ويمنح ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وضعا يتسم بمسؤولية عظيمة ، عند ما يتصل الأمر برفع لواه مبارئ الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . وعندما يتجاهل عضو دائم تلك المبارئ تجاهلا صارخا ، فإنه يوجه ضربة قاسمة للبنيان الأساسي للقانون الدولي . مثل هذا المسلك من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يعتبر عاملا رئيسيا للإسهام في تلك الاتجاهات الحالية ، نحو ما أسماء الأمين العام فوضى دولية جديدة .

ومنذ البداية أرادت السويد بصورة قاطعة ، التدخل العسكري المسلح من جانب الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، إن لا يعد هذا الإجراء السوفيaticي خرقا خطيرا للقواعد الأساسية للعلاقات الدولية فحسب ، بل انه يساهم أيضا في تردی المناخ الدولي ، ويسبب للشعب الأفغاني معاناة يعجز عنها الوصف .

وفي هذا الصدد ، اسماحوا لي أن أكرر تقدير حكومة بلادى للمساعدة الإنسانية التي قام بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وعدد من الوكالات والمنظمات غير الحكومية المختلفة . ولا يزال استمرار المساعدة الواسعة النطاق من جانب المجتمع资料 الد ول ي ، امرا ضروريا من أجل تخفيف العبء الذي يقع على كاهل باكستان ، التي أبدت الفعل كما زاعدا في قبول ~~هـ~~لاجئين ومساعدتهم .

بمجرد ان تدرك حكومة الاتحاد السوفيياتي ان جهودها الراامية الى فرض حل عسكري على مشاكل افغانستان لا تعد غير قانونية فقط ، بل عقيمة أيضا ، فقد يتم التوصل الى جهد حقيقي من أجل ايجاد حل سياسي . وقد شهدنا منذ وقت ليس بالبعيد ، نزاعا آخر في آسيا ، تشتراك فيه أيضا دولة عظمى أخرى . وما يحدث في افغانستان انما يتحول الى تكرار لتلك المأساة التي حدثت منذ عقد مضى . وينص مشروع القرار المعروض علينا على الشكل الأساسي للحل السياسي ، الذي يطالب باحترام حق الشعب الأفغاني ، في تقرير شكل حكومته ونظامه الاجتماعي ، وبانسحاب جميع القوات الأجنبية ، واحترام سيادة افغانستان .

وتؤيد حكومة بلادى تمام التأييد الجهود التي يبذلها الأئمين العام ، والتي أولاهما اهتماما في تقريره ، تحت هذا البند ، والراامية الى تسهيل المفاوضات بين الأطراف المعنية . هذه الجهود تمثل اسهاما قيمة نحو التوصل الى حل سياسي ، يتمشى والخطوط التي حدرتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا .

السيد جون طوسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تحدث مثل الدانمرک آنفا في هذا النقال ، نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . ويوافق وقد بلادى موافقة تامة على كل ما قاله . ومع ذلك ، قررنا ان ندللي ببيان من جانبنا نوضح فيه قلق المملكة المتحدة ازاء المأساة المستمرة في افغانستان وهي واحدة من أخطر القضايا الدولية في عصرنا هذا .

هذه هي المرة الرابعة في أقل من ثلاثة أعوام التي تناقش فيها الجمعية العامة الحالة في أفغانستان . وللأسف لم ينتفع عن ذلك سوى التقليل . إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يغفل ما يجرى في أفغانستان . فشلة محاولات مضللة للتقليل من شأن خطوة الموقف تتجلّى بالايحاء بأن الشعب الأفغاني ذاء هو الذي طلب المساعدة السوفياتية وأنه قد تم الآن السيطرة على الوضع في البلاد .

ولكن الحقائق تخبرنا بقصة أخرى مختلفة . إن الاتحاد السوفياتي قد قرر لأسباب خاصة به أن يتخلص من رئيس الجمهورية فأرسل القوات السوفياتية للطاحة به وتنصيب بابراك كارمل محله . من الصعب أن تخيل تدخل أكثر صلافة من جانب دولة كبيرة في الشؤون الداخلية لأمة صغيرة . ولكن الشعب الأفغاني لم يكن على استعداد لقبول النظام الذي فرضه عليه الفازى السوفياتي . لقد هب الشعب في ثورة لحماية نفسه وعائلاته ومن أجل الدفاع عن استقلاله . ولا يزال يشن على مدى ما يقرب من ثلاثة أعوام حملة تحرير ضد جبروت القوات السلحة السوفياتية ، الأمر الذي حاز اعجاب العالم .

إن هناك الآن ما يقرب من ١٠٠٠٠ جندي سوفياتي في أفغانستان . وقد ازداد حجم هذه القوة بشكل منتظم منذ بداية الغزو . ولكن الشعب الأفغاني الباسل لا يزال يحارب . فتجد القوات السوفياتية نفسها مرغمة على التجول في الريف في رتل من العربات الصفحة . إنها تتصف القرى بالدبابات والطائرات العمودية والطائرات الحربية . إنها تحرق المحاصيل وتدمي نظم الري وتجلب الجوع في أعقابها . إنها تزرع الألغام في التلال غير آبهة بالسكان المدنيين في بلد يتميز بتقاليد الحياة العائلية البدوية . ولكن روح الأفغانيين مقاومتهم لا تخدم . ليس هناك شك في أن القوات السوفياتية هي جيش الاحتلال يسعى إلى قمع شعب مستقل محظوظ للحرية .

شدة دليل آخر على الطبيعة الحقيقة للاحتلال السوفياتي يمكن في خرق الملايين من اللاجئين الأفغانيين ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، الذين فروا من بلادهم . لقد قدرت حكومة باكستان مؤخراً أن هناك حوالي ٣ ملايين من اللاجئين الأفغانيين في باكستان . ويعتقد بأنه يوجد في إيران مئات الآلاف منهم . وغيرهم انتقلوا إلى الهند وإلى تركيا وإلى غرب أوروبا . لقد قدر عدد سكان أفغانستان في عام ١٩٧٨ بما بين ١٥ و ١٦ مليون نسمة . وقد اضطراً أكثر من خمس هذا

المدد الى الهروب منذ ذلك الحين . هؤلاء اللاجئون دليل حي على ما حصل لبلادهم . ان هذه اكبر مشكلة لاجئين في العالم .

ليست هذه مجرد مأساة لشعب صغير منعزل تعرض لغزو مسلح من جانب دولة كبيرة وقوية . هناك أيضاً مسألة أوسع نطاقاً هي ما يمثله هذا الغزو من تحد للمبادئ التي قام عليها أساسها الأمم المتحدة . لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نوفق بين غزو افغانستان واحتلالها ومبادئ الأمم المتحدة كما جاءت في الميثاق . لذلك فإن هذه المشكلة الخطيرة لها أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعاً *

هناك بديل أمام الاتحاد السوفيافي هو أن يسحب قواته من افغانستان ، ومن ثم أن يتمثل للمبادئ التي أرسىت بوضوح في الميثاق وهي : تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة ضد سلامة الأرضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، هذا ما يصبو إليه شعب افغانستان ، ليس فقط أولئك الذين يواصلون الكفاح من أجل تحرير بلادهم والملاليين الذين فروا من افغانستان بل كذلك أولئك الذين لا يزالون في وطنهم رغب الصواب المتزايدة . لقد أيدت الأغلبية الساحقة المتزايدة في الجمعية العامة للمبادئ التي توفر الأساس السياسي للحالة في افغانستان . وهي تطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات السوفياتية ، وتمكن افغانستان من العودة إلى وضعها التقليدي المستقل وغير المنحاز ، ومارسة الشعب الافغاني حقه في تقرير المصير ، وخلق الظروف المواتية التي يمكن للاجئين فيها العودة إلى ديارهم في بلا مكرمة .

ان المملكة المتحدة لا تزال على استعداد للعمل على نحوينا ومرن للتوصل الى حل سياسي وفقاً لتلك المبادئ . لقد لعبنا دوراً رئيسياً في اعداد المبادرة التي طرحتها الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨١ . اننا نؤمن ان هذه الخطوة لا تزال تتبع سبيلاً عالياً ومعقولاً نحو الأمام . انها محاولة حقة لا يجاد طريق نحو تسوية تأخذ في الاعتبار صالح جميع الأطراف المعنية . انها تعترف بأنه لا يمكن لأية تسوية لا يقرها الشعب الافغاني ان تتحقق سلماً دائمًا واستقراراً في المنطقة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشاورو مورا (نيكاراغوا) .

لقد أيدت حكومتي قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٥ ، الذي طلب فيه من الأمين العام تعزيز
ممثل خاص بقية العمل على ايجاد حل سياسي وفقاً لأحكام ذلك القرار . وقد أعرب زميلي من
الدانمرك منذ قليل نيابة عن الدول العشر عن الاهتمام الشديد الذي تابعنا به المحاولات التي
بذلها الأمين العام ومثله الشخصي هذا العام . ونشير على سبيل المثال الى أن الأمين العام قد
أكَّ في تقريره وجود استعداد كبير للوصول من خلال المناقشات الى تسوية شاملة تضع الأسس
لتشجيع قيام علاقات حسن جوار وتعاون بين دول المنطقة وتميز السلم والأمن الدوليين في المنطقة .
ان ما لم نشهده حتى الآن هو ظهور ما يمكن أن يعتبره وفد بلادى دليلاً حقيقياً على توفر
الاستعداد لهذا الذي الاتحاد السوفياتي . ان الأيجادات الخفية لن تتحقق ذلك . ان ما نحتاج
إليه هو تعهد القاطع بسحب قواته ووضع حد للقمع الوحشي لشعب افغانستان .

موجز القول ، ان حكومتي تتواصل تأييدها لمبادرة هزيران /يونيه ١٩٨١ التي تقدمت
بها الدول العشر . ولأنزال نتائج جهود الأمين العام باهتمام . وسوف تتوارد أية محاولة أخرى
تبذل بحسن نية وتحوي باحتمال احراز تقدم نحو الحل . كل ما نصر عليه هو أن تكون المحصلة
النهائية قائمة على أساس مبادئ الميثاق ، ولاسيما تلك المبادئ التي أعلنت هذه الجمعية مسراً
وتكراراً أنها تنطبق على الموقف المأساوي في افغانستان .

اننا نحن أعضاء هذه الجمعية على تأييد مشروع القرار المطروح أما منا تأييداً ساحقاً ونكرر
القول بأن مفتاح هذه الأزمة المزيرة والطويلة إنما هو في أيدي الاتحاد السوفياتي .

السيدة نفوين نفووك دونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد

فييت نام أولاً أن يعرب عن اعتراضه الشديد لكون سألة ما تسمى بالحالة في افغانستان قد أدرجت
مرة أخرى في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة هذه ، بالرغم من المعارضة
الشديدة لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية .

اننا نعتقد أن هذا التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية وهي دولة مستقلة ذات سيادة ، يعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة ٢ على أنه : "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما " .

ومن المعروف أن ادراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة يرمي الى تحويل انتباه الرأي العام عن قضايا الساعة الحساسة التي تهم شعوب العالم والتي تتطلب حلاؤريا ، أي سياسة العدوان والابارة التي تمارسها القوات الامبرالية وحلفاؤها في الشرق الأوسط والجنوب افريقي ووسط امريكا ، وخطر سباق التسلح الداهم ، والتهديد بوقوع كارثة نووية . ان وفدي فييت نام حرص مرة أخرى ، من فوق هذه المنصة ، على أن يعاود تأكيد تأييده ، دون أي تحفظ ، للكافح العادل الذي يخوضه شعب وحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية من أجل استمرار ثورة نيسان/ابريل ، وللدفاع عن استقلاله الوطني ضد جميع قوى الرجعية ، ولا قامة حياة جديدة تسودها السعادة .

ومن دواعي سرورنا أن نرى الانجازات العظيمة لشعب افغانستان التي تمثل منعطفا هاما في تاريخ الشعب الأفغاني وكفاحه من أجل كسر طوف الامبرالية والقضاء على علاقات القطاع غير الإنسانية والتخلص من آثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي . ان شعب افغانستان ، في ممارسته الكاملة لحقوقه السياسية ، استطاع ان يبلغ الأهداف النبيلة لثورته ، رغم العديد من المصاعب والعقبات . ويرغم الظروف الصعبة استطاع أن يقيم الحكم الشعبي وأن يرسى الأسس السياسية والاجتماعية للجمهورية الفتية ، التي تعتبر الدعامة الراسخة للمجتمع الجديد السائر في طريق التنمية والتقدم . والدليل الواضح على ذلك هو تشكيل الجبهة الوطنية ، لتعزيز العملية الثورية .

ويفضل الا جراءات الفعالة ، التي اتخذتها حكومة افغانستان الديمقراطية في المجال الاقتصادي ، يعيش العمال اليوم حياة أفضل . كما أن الاصلاح الزراعي قد أدى الى تحسين الأوضاع الاقتصادية لمئات الآلاف من الفلاحين . وقد تم محوا الأمية بالكامل . لقد أتاحت هذه المنجزات للشعب بأسره العمل والتعليم والمشاركة في تنمية بلاده . ومن ناحية أخرى ، على الصعيد الخارجي ، فإن الحكومة لم تدخل وسعا في مواصلة انتهاج سياسة السلم وعدم الانحياز والصادقة

والتعاون مع جميع البلدان الأخرى ، وصفة خاصة ، مع البلدان المجاورة . ومن الواضح أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، تمثل عنصراً إيجابياً للسلم والاستقرار في جنوب غرب آسيا .

وازاء التغيرات الثورية التي حققها الشعب الأفغاني ، فإن قوى الامبرالية والهيمنة تطلق صرخات الإنذار وتشن حملة دعائية صلفة وكاذبة ، بفية قلب الوضع الذي يتعارض مع مصالحها .

وبعد الأيام الأولى من قيام الثورة ، وبالتوافق مع الرجعيين في المنطقة ، لجأت قوى الامبرالية والهيمنة إلى القيام بأنشطة بفية لتقويض مكتسبات ثورة نيسان / أبريل ، وذلك بتقديمها المساعدة العسكرية والسياسية المتزايدة إلى حلفائها المولعين بالقتال في المنطقة ، والمعونة المتعددة الأشكال إلى نظام القهر الذي تم اسقاطه . إنها تختلق دعاية كاذبة تواكب أعمال التدخل العسكري الأجنبي التي تتم عن طريق التمويل الأمريكي والأسلحة الأمريكية بهدف القضاء على الحكم الشعبي واستبداله بنظام موالي لأمريكا في أفغانستان .

لقد جمعت علاوة العصابة الاقطاعية ، التي تم اسقاطها ، واستخدمتهم في أنشطة التخريب . الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار في أفغانستان . وكل هذه الأفعال تدخل في إطار الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة والصين في هذه المنطقة .

وبعد قلب النظام القيصري الموالي لأمريكا في إيران ، لم تتحمل الامبرالية الأمريكية مولد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولذا ، تدخلت ضد التغيرات الثورية في أفغانستان . وهي تستخدم هذه التغيرات ذريعة لثارة الحرب الباردة بينما تزيد من سباق التسلح وتستعد للحرب الساخنة . ومع أنشطتها المعادية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فإنها تزيد من وجودها العسكري في المحيط الهندي والخليج الفارسي ، وتزيد من تأييدها لإسرائيل التي ارتكبت المذابح البشعة في بيروت في الصيف الماضي . وتنساعف من قوة قوات الانتشار السريع وتوسيع القواعد العسكرية وتنشئ قواعد جديدة في هذه المنطقة .

هذه هي الجذور الحقيقة لحالة التوتر وعدم الاستقرار في هذا الجزء من العالم ، لذلك فإن الحملة الصاخبة في العالم حول ما يسمى بالحالة في أفغانستان والتي ليست سوى مناصرة سياسية لتجميع قوى الحلفاء المناهضين للاتحاد السوفيتي والانفراج والسلام والأمن الدوليين لسن

يكتب لها النجاح . ويسعد الولايات المتحدة ، في هذه المحاولات ، أن تجد حلليها جديدا من آسيا ، يزعم أنه عضو في " متلة حلف شمال الأطلسي الشرقي " ، بينما هو في طليعة المناهضين للثورة الأفغانية ، ويحرص على ارضاً لا ميراثية ليحصل منها ، في مقابل ذلك ، على دعم لأهدافه في " أربعة مجالات للتحديث " .

ونتيجة لهذا التواطؤ الخطير ظهر في السنوات القليلة الماضيةآلاف من الرجعيين ، الذين أطلق عليهم اسم " الميليشيات الشعبية " . وقد دربوا في أراضي دول مجاورة وأرسلوا إلى أفغانستان للقيام بأعمال هدامة . كما أن إنشاء الصين لطريق " كاراكoram " الاستراتيجي يوفر دليلاً إضافياً على نواياها التوسعية في اتجاه جنوب غربي آسيا .

لقد أطعن الرئيس رفان بصراحة ، في آذار/مارس ١٩٨١ ، إن الولايات المتحدة تمدد المناهضين للثورة في أفغانستان بالسلاح ، وأنها انفقت ملايين الدولارات لدعم الأنشطة المعادية لشعب أفغانستان .

واختصار ، فإن الحرب غير المعلنة التي تدور في جنوب غربي آسيا ، متسبة في خلق جماعة من الإرهاب في أفغانستان ، إنما تهدف دون جدوى إلى خنق جمهورية أفغانستان الديمقراطية الفتية ، والتي خلق معاناة لا تحتمل لسكانها .

وفي هذا الاطار على وجه التحديد ، قام شعب افغانستان ، دفاعا عن مكتسباته الثورية ، بحشد كل طاقاته في كفاح حاسم ضد هذه المناورات الامبرالية ، ووجه نداء الى الاتحاد السوفياتي ليتمكنه من مواجهة تلك الحرب غير المعلنة المفروضة عليه من الخارج ، ان هذه المعونة المقدمة من بلد مجاور ، والتي طلبت في حالة دفاع مشروع عن النفس ، تتفق مع العادة ٤ من المعاهدة الافغانية السوفياتية لعام ١٩٧٨ ، ومع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

من الواضح ان مثل هذه المعونة لا يمكن ان تهدد البلدان المجاورة ، ولا يمكن ان تنطوى على خطر يهدد الامن والسلم في المنطقة .
اكثر من ذلك ، ان الاتحاد السوفياتي قد اعلن مرات عديدة ان قواته سوف تتسحب من افغانستان بمجرد وقف جميع اشكال التدخل الخارجي ضد حكومة وشعب افغانستان وبمجرد ضمان عدم تجدد مثل هذا التدخل .
ويعتقد بلدى ان مصلحة جمهورية افغانستان الديمقراتية ومصلحة منطقة جنوب شرقى اسيا ، ومصلحة السلم العالمي ، تتطلب أن تنهى القوات المعادية لذلك البلد كل تدخل في شؤونه الداخلية .

اننا نقدر بشدة الجهد الرامية الى تحقيق السلم والتعاون التي بذلتها جمهورية افغانستان الديمقراتية والتي وردت في اقتراحها بتاريخ ١٥ ايار/مايو ١٩٨٠ والتي تأكّدت بصورة اكبر في البيان الصادر في ٢٤ اب/اغسطس ١٩٨١ ، فهي تشكل اساسا واقعيا لتسوية الحالة في جنوب شرقى اسيا . ان حسن النية والصدق اللذين ابدتهما افغانستان بقبول المفاوضات الثلاثية بوساطة الامين العام ، قد ساهموا في تذليل صعوبات كثيرة . وبالاضافة الى ذلك ، فان محادثات جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٢ بين وزير خارجية جمهورية افغانستان الديمقراتية وقرينه من جمهورية باكستان الاسلامية أدت ، بفضل المساعي الحميد لمستشار الامين العام للأمم المتحدة ، الى نتائج ايجابية وبناءة . وهذا هو السبيل الصحيح لتطبيع العلاقات بين افغانستان والبلدان المجاورة بما يحقق رغبات المجتمع الدولي .

ان وفد جمهورية فيبيت نام الديمقراطية يرحب بحرارة بمقترنات السلم الصادقة الصادرة عن نية حسنة التي قد منها جمهورية افغانستان الديمقراطية ، ويؤيد لها بلا تحفظ . ولو واصلت الأطراف المعنية المفاوضات بنفس روح الحوار ، لتحقق في القريب العاجل حل سياسي يهدف الى تطبيع وتحسين علاقات الصداقة بين افغانستان والبلدان المجاورة .

اننا نعتبر ان اولئك الذين هم وراء الدعوة الى مناقشة ما يسمى بقضية الحالة في افغانستان والذين شاركوا في تقديم مشروع القرار A/37/I/38 ، لا يساهمون في هذا الاتجاه . بل بالعكس ، انهم اذ يفعلون ذلك انما يؤيدون مطامع تلك القوى التي تعارض البناء السلمي للشعب الافغاني ، وتعارض جهود التفاوض في تلك المنطقة . ان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار .

السيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : مرة اخرى في هذا العام طرح لنظرنا مسألة تقع ضمن نطاق اختصاص دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة ، هي جمهورية افغانستان الديمقراطية الشعبية . لقد تم ذلك أولاً ، رغم الموقف الواضح والصلب الذي اتخذته حكومة تلك الدولة ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الافغاني ؛ ثانياً ، رغم ما أعربت عنه بوضوح وفود عدد من الدول الأخرى ؛ ثالثاً ، رغم الحالة الحاضرة ورغم القانون الدولي .

ان بحث بند بشان الحالة في افغانستان في الام المتحدة لا يمكن وصفه الا بأنه انتهاك سافر لميثاق هذه المنظمة وعمل اخر من اعمال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية .

ان الاسباب الرئيسية لادرارج هذه المسالة كبند على جدول اعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، هي الاعمال المحددة التي تقوم بها القوى المعادية لشعب افغانستان التي تتجاهل مصالحه ورغباته والتي تعمل بشكل مكشوف ضد ثورة افغانستان التي عن طريقها قام الشعب الافغاني تحت قيادة الحزب الشعبي الديمocratic لافغانستان ، بسلوك طريق اعادة بناء بلده في ظل العدالة الاجتماعية . ان تلك القوى التي تتدخل بشكل مكشوف في الشؤون الداخلية لافغانستان ، قد شنت حربا غير معلنة ضدها . انها تدرب وتنظم

وتعمول وتعمل على دخول الاف من رجال العصابات والارهابيين المدربين تدريباً خاصاً المدججين بالسلاح الى اقصى حد الى افغانستان حيث يهاجم هؤلاء ممثلي السلطة الثورية ، ويرتكبون جرائم اخرى وحشية ، بما في ذلك المذابح ضد السكان المدنيين العزل ، مما سبب سخطاً واسعاً النطاق لدى الرأي العام العالمي .

ان الدعم المباشر للتدخل العسكري وأعمال التخريب قد رفع الى مستوى السياسة الرسمية لدى الولايات المتحدة ودول اخرى تتصدر القوى التي تحاول ان تجهض ثورة افغانستان وانها تهدف لاغراض اخرى . فهي بالرغم بنا مراراً في مناقشة ما يسمى مسألة افغانستان انما تقصد تحويل انتباه المجتمع الدولي عن انتهاك قوى الامبراليه والهيمنة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وصرف انتباهنا عن المشاكل الخطيرة الحالية . واخيراً وليس اخراً ، فان هذا يسير وفقاً لاستراتيجية واضحة ترمي الى استخدام هذه المسألة المختلفة لتمرير تصرفات تلك القوى التي تستهدف تردي المناخ الدولي .

من الواضح تماماً أن الذي أدى إلى ترد الموقف في جنوب غرب آسيا لم يكن هي الشورة الأفغانية ، ولا المجموعة المحدودة من القوات السوفياتية التي أرسلت إلى أفغانستان بناءً على طلب الحكومة الأفغانية وفقاً لل المادة ٤ من المعاهدة السوفياتية الأفغانية لعام ١٩٧٨ ، ووفقاً لل المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن ندرك جميعاً ، أن القرار الصعب بارسال وحدات عسكرية الذي اتخذه الاتحاد السوفيaticي انما كان لمساعدة الشعب الأفغاني وقواته المسلحة في دفع التدخل العسكري الأجنبي والدفاع عن استقلال وسياحة جمهورية أفغانستان الديمقرطية . ويرجع ترد الموقف في المنطقة بوضوح وبساطة إلى أفعال العدوان والتدخل التي نظمتها القوى الامبرالية ، وإن أولئك الذين بادروا ونظموا وأخرجوا سرحيـة التدخل في أفغانستان ، والاعتداء عليها هم الذين جلبوا ما يسمى الحالـة في أفغانستان إلى هذا المـحفل .

ونحن نعتقد أيضاً أن السبـيل إلى تسوية المشكلة التي نشأت حول أفغانستان ، والتي عقدت العلاقات بين البلدان في جنوب غـرب آسـيا لا يمكن التوصل اليـه بالنظر في الشؤون الداخلية الأفـغـانية في هذا المحـفل من محـافـل منظـمتـنا : إن التـسوـية يمكن التـوصـلـ اليـها فقط اذا وضع حد للتدخل العسكري ولأفعال العنف ضد الشعب الأفـغـانـي ، وـاذا ما قدـمتـ الضـمانـات لـمنعـ تـكرـارـ حدـوثـ تـدخلـ آخرـ فيـ المستـقبـلـ فيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـجـمـهـوريـةـ أفـغانـسـ坦ـ الـديـمـقـرـاطـيـةـ وكـذـلـكـ منـعـ أيـ هـجـمـاتـ عـسـكـرـيـةـ مـباـشـرـةـ مـاـخـارـجـ .

ونـحنـ عـلـىـ يـقـيـنـ تـامـ بـأنـ الأـسـسـ الـوـاقـعـيـةـ وـالـفـعـالـةـ لـمـباـحـاثـ بشـأنـ التـسوـيةـ السـيـاسـيـةـ للـعـلـاقـاتـ الـأـفـغـانـيـةـ معـ باـكـسـتـانـ وـإـرـانـ يـمـكـنـ العـثـورـ عـلـيـهـاـ فـيـ المـقـرـحـاتـ الـتـيـ قـدـمـتـهاـ حـكـومـةـ الـجـمـهـوريـةـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ الـأـفـغـانـيـةـ بـتـارـيخـ ١٤ـ آـيـارـ /ـ ماـيوـ ١٩٨٠ـ وـ ٢٤ـ آـبـ /ـ أغـسـطـسـ ١٩٨١ـ . وـنـحنـ نـؤـيـدـ هـذـهـ المـقـرـحـاتـ تـأـيـداـ مـطـلـقاـ وـنـعـتـبـرـهاـ مـظـهـراـ مـنـ مـظـاهـرـ حـسـنـ النـيـةـ السـيـاسـيـةـ ،ـ وـالـتـيـ تـرـمـيـ آـولاـ وـقـبـلـ كـلـ شـيـءـ إـلـىـ تـحـقـيقـ تـسـوـيـةـ سـيـاسـيـةـ لـلـمـوـقـعـ .ـ لـقـدـ كـانـ حـسـنـ النـيـةـ السـيـاسـيـةـ هـوـ أـيـنـ السـبـبـ فـيـ التـأـيـدـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ حـكـومـةـ جـمـهـوريـةـ أفـغانـسـ坦ـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ لـجـهـودـ الـمـساـطـةـ مـنـ جـانـبـ الـأـمـمـ الـلـأـمـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ الـتـيـ أـدـتـ إـلـىـ قـيـامـ الـمـبـاحـاثـ الـأـفـغـانـيـةـ الـبـاـكـسـتـانـيـةـ فـيـ جـنـيفـ فـيـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـهـ منـ هـذـاـ الـعـامـ .ـ وـنـحنـ نـعـتـبـرـ هـذـهـ الـمـبـاحـاثـ خـطـوةـ اـيجـابـيـةـ صـوبـ تـسـوـيـةـ الـمـسـأـلـةـ الـأـفـغـانـيـةـ .ـ

وفي رأينا ، أن النتائج التي يتم التوصل إليها من هذه المباحثات تمثل خطوة أولى نحو حل ممكن يؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية وستقررة من الصداقة والتعاون بين أفغانستان والدول المجاورة لها . ونحن نؤيد تماماً هذه المباحثات ، والعمل البناء الذي تمثله ، ونرجو أن تسفر عن نتيجة ناجحة . كما أنها نأمل بحرارة في آلا تؤدي هذه المناقشات التي تجري في الاجتماعات العامة للدورة الحالية للجمعية العامة إلى أية صعوبات في المباحثات الدائرة الآن بين هاتين الدولتين .

ونعتقد أن المبادرات الرامية إلى تسوية الموقف في هذا الجزء من العالم ، والاستجابة إلى جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، والنهج الفعال في المباحثات غير المباشرة مع باكستان كلها توضح حسن نية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ورغبتها في السعي إلى مخرج سياسي من الموقف الحالي ، وبهذا توضح الطابع الأساسي الإسلامي في سياساتها الخارجية .

لقد أعلنت أفغانستان باستمرار وأوضحت بالمعارضة أنها تتطلع إلى علاقات ودية مع جميع الدول ، على أساس من مبادئ المساواة ، والاحترام المتبادل والسيادة ، ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . لقد اختارت أفغانستان طريق عدم الانحياز بسروق من المبادئ التي أشرت إليها ، وتعتمد توثيق علاقات حسن الجوار مع باكستان وإيران ، وأن توجه جهودها بشباث واستمرار إلى السعي لايجاد حل سياسي للمشاكل التي تثير الاضطراب في هذا الجزء من العالم . وستبذل أفغانستان كل ما في وسعها لايجاد الظروف المناسبة لتسوية شاملة وستقررة للموقف حول أفغانستان ، وهو أمر سيجعل من الممكن ، كما أكدت باستمرار كل من الحكومتين الأفغانية والسوفيتية - على أساس الاتفاق بين الدولتين - وضع خطة لانسحاب القوات السوفيتية من ذلك البلد .

وتbow تشيكوسلوفاكيا أن تمتداج الاتجاهات الكبيرة الواضحة التي حققتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية في جهودها لبناء مجتمع جديد في ظروف شاقة ، حيث أن عليها أن تهدد التدخل الخارجي الذي يقع على نطاق واسع . ولقد أتيحت لها الفرصة للتحقق من هذا وأن نشهد بأعيننا خلال زيارة ودية رسمية إلى أفغانستان قام بها وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا منذ عامين مضيا . ونحن نحترم كثيراً السياسة الخارجية الأساسية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية والجهود التي تبذلها

لتحقيق تسوية سياسية للموقف غير المرغوب وغير المقبول ، الذى نشأ في علاقاتها مع بعض البلدان المجاورة لها ، كما نحترم الاصمام الذى قدمته للسلم والأمن على الأرض ، بما في ذلك الجهد— و التي تبذلها هنا في منظمتنا . و تقوم جمهوريتنا بتوثيق روابط الصداقة والتعاون الشامل التقليد بين مع أفغانستان . ان هذه العلاقات تنبع باستمرار مطرد وقد أعطيت دفعة حيوية جديدة بعد زيارة رئيس المجلس الشورى في أفغانستان بابراك كارمل تشيكوسلوفاكيا في العام الماضي .

A/37/PV.79
68-70

تم ارساء حجر زاوية آخر لهذه العلاقات بابرام المعاهدة الخاصة بالصداقة والتعاون بين البلدين والموقع عليها بتاريخ ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٨١ . و تقوم تعاوننا على الاحترام المتبادل لحق كل دولة في أن تقرر بحرية كيفية تطويرها ، كما يقوم على الدعم الذي نقدمه الى جمهورية افغانستان الديمقراطية لبنيها مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية وحماية مكاسبها الثورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

ان المحاولات الرامية الى ايجاد الطرق والوسائل للتوصل الى تسوية سلمية للوضع في افغانستان في اطار الام المتحدة ، لا يمكنها الا ان تتناول الجوانب الدولية لتلك المشكلة . ولذلك فاننا نشجب تقديم بنود الى منظمتنا تقع خارج ذلك الاطار وتعتبر مناقشتها تدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وهذا لا يساعد على تعزيز التسوية السياسية للموقف الخاص بهذا البلد ، كما لا يساعد على توفير مناخ طبيعي هادئ في ذلك الجزء من العالم ، ولا يهدى - بشكل عام - الى تخفيف التوتر . بل على العكس من ذلك - يساهم ببساطة في تقويض مكانة الأمم المتحدة ويضع قيودا على امكانية اشتراك منظمتنا في التسوية السياسية لهذا الوضع لصالح السلم والأمن الدوليين .

لذلك - ومن أجل هذه الاسباب - فان وفد بلادى لا يمكنه ان يوافق على مشروع القرار المعروض علينا ، الذى تبذل عن طريقه محاولة فاشلة - مرة أخرى - لاضفاء الصفة الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وللاسف ، فان مشروع القرار هذا مشروع من جانب واحد يقصر عن أن يأخذ في الاعتبار صالح تلك الدولة . لهذا السبب سوف نصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا الآن .

السيد جوكس (فرنسا) (ترجمة شغوفة عن الفرنسية) : للمرة الرابعة منذ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ يعرض على الجمعية العامة موضوع "الحالة في افغانستان وأثارها على السلم والأمن الدوليين " والسبب في هذا ، أن شكلة افغانستان لم تحل بعد ، أنها مشكلة حقيقة وليس - كما يوحى البعض - مشكلة مزعومة .

(السيد جوكس ، فرنسا)

ان أسباب الازمة لم تختف بعد ، فالاستقرار في تلك المنطقة يتهدى الخط—————ر ، واحتمالات التسوية بعيدة وغير مؤكد . ولا يسعنا الا أن نلاحظ ان حوالي ١٠٠ الف جندي سوفياتي لا يزالون يحتلون اراضي افغانستان ، وانه فيما كانت الحجج التي تساق للدفاع عن ذلك الموقف ، فان الرأي العام العالمي لا يزال يعتقد أن التدخل والاحتلال سوفياتيين بشكلان خرقا لسيادة وسلامة اراضي دولة عضو في هذه المنظمة وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولما كان قد أشير الى ذلك توا ، فان انتهاك ميثاق الأمم المتحدة انا يحدث في افغانستان ، وليس هنا عند ما نتكلم عنه . انه يحدث هناك بسبب ما يجري هناك وبعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة .

هناك ٣ ملايين افغاني - أو على أقل تقدير ما يزيد على ٥٢ مليون - أصبحوا ضحايا للحرب ، هجروا ديارهم سعيا الى اللجوء الى باكستان خاصة ، ان المعادلات العنفية بين قوات الاحتلال العسكري والمقاومة الداخلية لا تزال مستمرة ، ونحن نخشى ان تتعدى الحدود الأفغانية - ونرجو الا يتم ذلك - حتى لا تغمر المنطقة باكلها .
هذا هو الموقف السادس في افغانستان منذ ثلاث سنوات .

يشارك وقد فرنسا في القلق الذي أعرب عنه معظم الذين تكلموا من قبل من على هذه المنصة خلال المناقشة التي لا أفهم لماذا وصفها احد المتكلمين بأنها عقيمة . والحقيقة أن ١٠٤ وفدا ، ثم ١١١ ، ثم في العام الماضي ١٦ أعتبروا عن تأييدهم لقرارات مشابهة تقريراً بشأن افغانستان . هذا العدد المتزايد اذا ما قورن بالعدد الضئيل من المعارضين ، يوضح القلق المتزايد من جانب المجتمع الدولي .

لا يد هشنا ان الموقف في افغانستان والقلق الذي يثيره يخزان على مناخ العلاقات بين الدول . وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لفرنسا .

وفي هذا الصدد ، يشعر وقد بلادى بأن التدخل سوفياتي في افغانستان واحتلالها غير مقبولين . وقد أعلن السيد فرانسوا ميتزان رئيس الجمهورية الفرنسية نيابة عن فرنسا منذ حوالي عام مضى ، في اذاعة خارجية بينما كانت المناقشة تجري هنا بشأن هذا البند ما يلي :

" لا يمكنني قبول الفزو العسكري لافغانستان واعتقد أن السلام العالمي يتوقف على توازن القوى ، والرغبة في التفاوض ، وحظر أي اجراء توسيع أو امتداد ينتهك حرية الشعب ، وانني أحاول - بقدر الامكان - ان أجعل افعالى تتفق مع اقوالى ، وأرجب في أن يحدو الآخرون حذوى " .

كان هذا يشير - بصورة خاصة - الى من يتحدثون - وقد سمعناهم فعلا - عن وضع حد للتدخل الأجنبي بشكل عام ، لكنهم - في الواقع الحال - يمارسون التدخل . ومنس السرور ، فإن السيد كلود شيسون وزير الخارجية قد ذكر في مناسبات مختلفة بأن علاقتنا مع الاتحاد السوفياتي يمكن - بالضرورة - ان تتأثر بهذا .

هذه البيانات وغيرها ، التي لن اقتبس منها هنا ، تعكس قلق الرأي العام الفرنسي . وكما قلت في هذه القاعة في العام الماضي ، لا يمكن لشعب فرنسا ان يفهم لماذا أو كيف يقوم عضو بارز في هذه المنظمة ، تقع على عاتقه مسؤوليات خاصة بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن ، بالاستخفاف بميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ولا يبذل جهدا كبيرا لتسوية هذه الأزمة .

مع ذلك ، لم يدخل المجتمع الدولي وسعا للتوصيل الى حل ، سواء في إطار اجتماعات البلدان غير المنحازة ، أو اجتماعات المؤتمر الإسلامي ، أو بناء على مبادرة المجلس الأوروبي الذي ما زالت اقتراحاته صالحة حتى الآن .

وفي هذه القاعة ذاتها ، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام ومثله الشخصي ان يقد ما ساعدهما الحميد . وقد أحطنا علما بجهود السيد بيير زدبي كوبيار والسيد كورن وفيز الراامية الى التوصل الى حل سياسي عن طريق ما اطلق عليه المحاذفات الثلاثية غير المباشرة ، كما انشأنا تابع لهذه الجهود عن كتاب .

ينبغي أن ترمي هذه الجهود الى التوصل الى حل يتفق تماما مع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة والتي - وانني اذكر بها هنا - تطالب بانسحاب القوات الأجنبية ، والاعتراف

بحق تقرير المصير ، وسيادة الشعب الأفغاني ، والحفاظ على الطابع غير المنحاز لأنفغانستان .

ان فرنسا تؤيد ذلك بالكامل . وتعتقد أن أية تسوية تبتعد عن الاطار الذي حددها
الفقرات الأولى الثلاث من مشروع القرار الذي ناقشه اليوم ، سوف تكون - ببساطة -
زائفة .

A/37/PV.79
74-75

وفي الختام ، أود أن أقول انه يتبعنا على جمعيتنا أن تبدى بتصويبتها عزمها على ايجاد تسوية سياسية حقيقة . ان أزمة افغانستان خطيرة . ولن تنتهي الا اذا وجدت تسوية قائمة على مبادئ الميثاق والتطبيق الصارم لقرارات هذه الجمعية بسرعة . هذا هو الطريق الذى يمكن من خلاله اعادة سيادة وسلامة اراضي افغانستان واستقلالها السياسي ، وانهاء معاناة الشعب الافغاني وتبدى يد قلق المجتمع الدولى وشكوكه .

من أجل الاسهام في مثل هذه التسوية السياسية سوف يعود الوفد الفرنسي - كما فعل في السنوات الماضية - مشروع القرار المطروح على هذه الجمعية .

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لوأن هناك ما يمكن أن نتعلمه من المناقشات وسلسلة القرارات المعتمدة من الامم المتحدة بشأن البند ٢٥ من جدول الاعمال ، فهوأن هذه المناقشات والقرارات لن تسهم في حل المشكلات التي تفجرت في منطقة جنوب شرقى آسيا . على العكس من ذلك ، ان هذه المناقشات العامة اذ توفر محافل للدعایة والبيانات الرنانة لم تؤد الى جعل الجو أكثر سوءاً بين البلدان المعنية والى عدم تيسير ايجاد الشروط الضرورية لحل مرض .

تستطيع الامم المتحدة ان تنهض بدور ايجابي في هذا الحل ، كما يشهد بذلك تقرير الامين العام عن البند ٢٥ من جدول الاعمال . ان هذا التقرير يذكر كثيراً من الزيارات والتبادل العميق للبناء لوجهات النظر مع قادة بلدان المنطقة . انا نذكر بصفة خاصة المناقشات التي جرت في حزيران / يونيو الماضي في جنيف بين افغانستان وباكستان عن طريق وساطة الممثل الشخصي للأمين العام ، وهي المناقشات التي انضمت ايران اليها على نحو غير مباشر من خلال ممثلها الدائم في جنيف . ويذكر التقرير ايضاً تصميم المشاركين على متابعة العملية الدبلوماسية بغية التوصل الى تسوية شاملة للمشكلات التي تمس جنوب شرقى آسيا . انا سعداء أيضاً باستعداد الامين العام لمواصلة جهوده تحقيقاً لهذه الغاية ، وهذا يبشر بخير اعم بكثير من المناقشات التافهة العقيمة والقرارات التي لا جدوى منها والتي أصدرتها المنظمة حتى الان بشأن هذه المسألة .

اننا لا نزال نعتقد بناء على الحقائق الملموسة والحالة الفعلية ان الصعب القائم
الآن في تلك المنطقة الجغرافية تتبّع أساساً من استمرار ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية
لجمهورية افغانستان الديمقراتية من الخارج ، من قريب ومن بعيد ، من جانب الدوائر
التي لا ترغب في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة . اننا نرى - على نحو متزايد - ان المشاكل
الحتمية المصاحبة للتحولات التاريخية كالتي حدثت في افغانستان في ١٩٧٨ يستغلها
كذرية أولئك الذين يرغبون في الاطاحة بالنظام الديمقرطي في افغانستان والذين يواصلون
تصوير الحالة في ذلك البلد وما حوله ، على نحو ساذج ، بأنها نضال بين المقاتلين من
أجل الحرية وبين الحكومة التي يدعون أنها حكومة قمعية باعت نفسها الى دولة أجنبية . اننا
نطالب جميع أولئك الذين يعتبرون أنفسهم بصدق في جانب احراز التقدم والديمقراطية
والعدالة أن يدركوا طبيعة العناصر السياسية المتعارضة في تلك المنطقة ، خاصة داخل
افغانستان . وان تكون لهم رؤية أوسع نطاقاً للاحاديث حتى يمكنهم ادراك حقائق الحالة
وسلامة الاهداف التي وضعتها حكومة افغانستان بنفسها في انشطتها .

يتبعين على جميع بلدان المنطقة الاهتمام بحل القضايا التي تؤثر على هذا الجزء من
العالم ، وبضمان ان تبقى الحدود مكاناً للانتقال السلمي للأشخاص والسلع لا أن تكون مكاناً
للتهرير والتسلل والا دخال غير الشرعي للأسلحة والمواد التخريبية ، وبالعمل على الحد من
عدد الاشخاص المشرد بين واللاجئين بغية القضاء على هذه الظاهرة في المستقبل ، وبالعمل على
على تطبيع العلاقات وتنميتها بين الدول المجاورة بما يحقق رضى الجميع ، وبالعمل على
آلاً يستمر هذا الجزء من العالم مرادفاً لعدم الاستقرار وعدم الامن .

اننا لاحظ أن افغانستان قد أظهرت الكثير من علامات حسن نيتها وأبدت تفهمها وجوه غير أنها
بينما تبدى العرونة فيما يتعلق بوسائل حل المشكلات العديدة القائمة بينها . ان المقترنات والمباررات
التي قامت بها افغانستان خلال السنتين الاخيرتين هي دليل على الجهود المخلصة لحكومة افغانستان

للتوصل الى اتفاقيات محددة بشأن التسوية السياسية . اننا مقتنعون على نحو عميق بأنه اذا توفرت الاراده السياسية الضرورية والواقعية لدى كلا الطرفين فلن تكون هناك عقبات عصبية على التذليل على الطريق المؤدى الى تسوية يكون من شأنها احترام سلامه الاراضي والاستقلال السياسي لكل من الدول المشاركة .

تحاول هنغاريا في انشطتها الد ولية ان تسهم على نحو متواضع في تحقيق مناخ لا غنى عنه لا حراز تقدم صوب حل ايجابي . خلال الزيارة التي قام بها وفد من الحزب الديمقراطي الشعبي الافغاني والمجلس الثوري لجمهورية افغانستان الديمocratic برئاسة بابراك كارمل ، الامين العام للحزب ورئيس المجلس ، في تشرين الاول / اكتوبر جرى تناؤل القضايا المتعلقة بجنوب غربي آسيا وعبر الجانب الهنغارى عن تأييده لزيادة مكتسبات شورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، وللمجهود الرامى الى تحقيق تسوية سياسية في هذا الجزء من العالم . بينما لا يزال امامنا طريق طويلا قبل التوصل الى موقف يسود السلم والامن الى المنطقة ، فاننا نعتقد بامكانيه تحقيق نتائج ايجابية وذلك بالمبادرة وحسن النية . ومن اجل تحقيق ذلك ، فان السبيل والوسائل التي أثبتت صلاحيتها في بدء حوار بناء واستمراره بين البلدان المعنية ينبغي استمراها لصالح السلم ليس فقط في جنوب غربي آسيا بل في العالم قاطبة .

ان مشروع القرار A/37/I.38 الذي قدم تحت البند ٢٥ من جدول الاعمال لا يزال ، مثل القرار الذى قدم الى الجمعية العامة في العام الماضي ، يصر على آسس لا تأخذ في الاعتبار جميع الحقائق القائمة في الاطار الاقليمي الذى تجري فيه الاحداث . وفضلا عن ذلك ، ان مشروع القرار لا يزال يعىد أساليب للتسوية من الواضح أنها لن تسهم في تحقيق حل عادل للحالة في جنوب غربي آسيا وضمان احترام المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ولهذا لا يستطيع وفد بلادى ان يعىد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أعطي الكلمة لممثل باكستان ، الذي طلب الكلمة مارسة لحق الرد ، وأود أن أذكره ، بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فـان البيانات التي يدلـى بها مارسة لحق الرد ، يجب أن تقتصر على عشر دقائق ، ويجب أن تلقيها الوفود من أماكنها .

السيد شاهراياز خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة في ممارسة حقه في الرد ، ليرفض رفضاً قاطعاً تلك الادعاءات الكاذبة والاتهامات المشينة الموجهة ضد باكستان ، والتي حاول بها ممثل نظام كابول أن يضفي أهمية على ادعائه التي لا يقبلها العقل ، والتي وردت في بيانه صباح اليوم .

لقد حاول ممثل نظام كابول - بصورة أساسية - أن يشوّه الحقيقة التي لا تنكر للمقاومة الوطنية الواسعة المعـدى لـذلك النظام ، وذلك بأنـ يـعزـزـ الغـوضـيـ المستـأـصلـةـ ، وـاضـطـرابـ الـحـيـاةـ لـشـعـبـ أفـغانـسـ坦ـ ، النـاجـمـينـ عنـ تـدـخـلـ القـوـاتـ الـأـجـنبـيـةـ فيـ هـذـاـ الـبـلـدـ ، إـلـىـ ماـ يـسـمـىـ بـعـصـابـاتـ قـطـاعـ الـطـرـقـ ، وـقـدـ أـدـعـ آـنـذاـكـ أـنـ هـذـهـ الـعـصـابـاتـ تـدـرـبـ تـدـريـبـ عـسـكـرـيـاـ فيـ مـعـسـكـرـاتـ منـظـمةـ بـباـكـسـتـانـ .

ان الموقف الحقيقي داخل أفغانستان لا يكتنـفـ الغـمـوضـ ، فالـمـجـتمـعـ الدـولـيـ ، وهـذـهـ الـجـمـعـيـةـ ، عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصـ ، يـدرـكـانـ تـامـاـ حـقـيقـةـ انـ التـدـخـلـ الـعـسـكـرـيـ الـأـجـنبـيـ فيـ أفـغانـسـ坦ـ ، يـتـناـقـضـ تـامـاـ وـبـارـدـيـ الـقـانـونـ الدـولـيـ وـمـيـاثـاقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، كـماـ يـدرـكـانـ أـيـضاـ الـمـقاـوـمـةـ الـبـطـولـيـةـ الـتـيـ لاـ تـنـكـرـ لـلـشـعـبـ الـأـفـغـانـيـ ، تـلـكـ الـمـقاـوـمـةـ الـتـيـ اـتـضـحـتـ بـجـلـاءـ لـلـجـمـيعـ .

وفي نفس الوقت ، فقد أرغمت أعمال الإرهاب والقمع الوحشي ، التي أطلق لها العنوان داخل البلاد ، ما يقرب من ٣ ملايين مواطن أفغاني إلى اللجوء إلى باكستان - وتوجد معسكرات اللاجئين في أماكن يمكن التعرف عليها ، وهي مفتوحة للتفتيش . وفي الحقيقة ، يقوم موظفو موضوع الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى بزيارة هذه المعسكرات بصورة منتظمة ، وهم مقتنعون بأن الأنشطة الموجدة في هذه المعسكرات ذات طبيعة انسانية بحتة .

ونـوـدـ أـنـ نـعـلـنـ بـصـورـةـ قـاطـعـةـ ، أـنـ لـاـ يـوـجـدـ مـرـكـزـ تـدـريـبـيـ وـاحـدـ فـيـ أـىـ مـنـ هـذـهـ التـجـمـعـاتـ الـخـاصـةـ بـالـلـاجـئـينـ . وـيـحدـونـاـ وـطـيـدـ الـأـمـلـ فـيـ أـنـ يـتـمـكـنـ الـلـاجـئـونـ مـنـ العـودـةـ إـلـىـ دـيـارـهـمـ فـيـ سـلـامـةـ وـكـرـامـةـ فـيـ مـسـتـقـبـلـ لـيـسـ بـالـبعـيدـ .

فلنندع مثل نظام كابول يشرح لنا ، لماذا تخلى هذا الحشد من البشر ، الذى يشكل قطاعاً كبيراً من سكان أفغانستان ، عن أرضه وترابه ، واختار ان يعيش حياة يكتنفها العناء والمعاناة خارج حدوده . لقد استمعنا منه صباح اليوم ان هناك تحسيناً لم يسبق له مثيل في نوعية الحياة في أفغانستان في كل مجال يمكن تصوره من مجالات الأنشطة الإنسانية . وإذا كان ذلك صحيحاً ، فيتعين على المرء أن يسأل ، لماذا يفضل أكثر من خمس السكان حياة الحرمان والمنفى في باكستان وايران المجاورةتين ليعيشوا في ظل ظروف يسود مثلها بالفشل في وطنهم . إن مشكلة اللاجئين الأفغان ليست من صنع باكستان ، لكنها ناجمة عن أزمة في داخل أفغانستان ، وهي الأزمة التي يمكن في جوهرها التدخل العسكري الأجنبي . ويبلغ عدد هؤلاء اللاجئين الأفغان في باكستان وحدها ما يقرب من ٣ مليون شخص ، كما تم التتحقق من ذلك بواسطة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ووصف هؤلاء الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين اضطروا للهرب من ديارهم بسبب القسوة والاضطهاد ، بأنهم رجعيون وقطاع طرق ، يعتبر تحدياً للحسن السليم . ولا تزال مقاومة الشعب الأفغاني البطولية لهذا التدخل الأجنبي مستمرة بلا هوادة ، وبنفس القدر من الصمود والعنف في جميع أرجاء البلاد ، وحقيقة أن أكثر من مائة ألف من القوات الأجنبية لأحدى الدول العظمى الرئيسية المزودة بالأسلحة الفائقة التطور لم تتمكن من اخماد هذه الشورة ، خير دليل على طابعها القومي العنيد . إن شعب أفغانستان يضحى بحياته في سبيل قضية استعادة حريته ومقاومة السيطرة الأجنبية ، تمشياً مع تقاليد العريقة التي كرسها الزمن ، وجده للحرية . إن وصف أولئك المدافعين عن الحرية بأنهم قطاع طرق ليس سوى تدبر نابع عن يأس أولئك الذين يأملون عبئاً في أن يطمسوا حقيقة المقاومة الانسانية الوطنية باغلاق أعينهم عنها . وفي الختام ، يعد التزام باكستان بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، أمراً مسجلاً ، تشهد عليه أكثر من ثلاثين عاماً من العلاقات مع أفغانستان . وتعاون باكستان ملخصة - بوصفها جاراً يتأثر بالأزمة داخل أفغانستان - مع كل جهد دولي ، بما في ذلك مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة ، يرمي إلى إيجاد تسوية سياسية دائمة تتمشى مع مطالب المجتمع الدولي . ويحدونا الأمل ، في أن تتوثق المساعي الجماعية التي تتم داخل الأمم المتحدة شارها ، وذلك بجلب المدد إلى أفغانستان ، وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة .

رفقت الجلسة الساعة ١٤/١٥

A/37/PV.79